Vol 10 / Issue 40 / June 2026
ISSN 2568-6739 p51-102

Journal of social sciences
Democratic Arabic Center For Strategic, Political & Economic Studies, Germany-Berlin

The role of the Israeli occupation in facilitating the spread of modern narcotics in Ramallah Governorate from the perspective of Palestinian police officers: A field study

Khaled Taha Abu Thaher *
Faculty of Law – Department of Forensic Sciences
Al-Istiqlal University (Palestinian Academy for Security Sciences) – Jericho – Palestine
Dr.khaled71@pass.ps
https://orcid.org/0000-0003-0183-3832
Renad Mahmoud Shbeita
Faculty of Law – Department of Forensic Sciences
Al-Istiqlal University (Palestinian Academy for Security Sciences) – Jericho – Palestine
Dr.khaled71@pass.ps

https://doi.org/10.63939/JSS.2026-Vol10.N40.51-102

Received: 16/05/2026, **Accepted**: 09/06/2026, **Published:** 30/06/2026

Abstract: This study investigates the role of the Israeli occupation in facilitating the proliferation of modern synthetic drugs in the Ramallah Governorate. It aims to identify the security and legal challenges facing Palestinian police officers in combating this phenomenon and to assess its social implications. Adopting a descriptive-analytical approach, the researchers conducted a comprehensive census of the specialized police personnel (Anti-Narcotics, Investigation, and Criminal Evidence departments) in Ramallah. A total of (66) valid questionnaires were analyzed. The findings reveal a "very high" prevalence of chemically synthesized drugs, specifically "Hydro" and "Captagon," within the governorate. Statistical analysis (using One-Sample T-Test) confirmed a significant correlation between occupation policies and the spread of these substances. The study indicates that areas classified as "C" have evolved into safe havens for drug production and trafficking due to the deliberate security vacuum. Furthermore, the possession of "Israeli ID" cards by dealers was identified as a major legal impediment to Palestinian prosecution. The research concludes that this phenomenon poses a direct threat to family security and civil peace. Key recommendations include documenting the occupation's complicity for international advocacy, establishing specialized units to detect local chemical laboratories, and enacting deterrent legislation for cross-border drug crimes..

Keywords: Israeli Occupation, Modern Narcotics, Area "C", Community Security, Ramallah Governorate.

©2026, Khaled Taha Abu Thaher, Renad Mahmoud Shbeita, licensee DemocraticArab Center.This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution -NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and red istribute the material inanymedium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.// https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

*Corresponding author

المجلد:10/العدد 40/جوان 2026
ISSN 2568-6739 ص51-102
مجلة العلوم الإجتماعية
المركز الديمقراطي العربي ألمانيا-برلين

دور الاحتلال الإسرائيلي في تسهيل انتشار المخدرات الحديثة في محافظة رام الله من وجهة نظر ضباط الشرطة الفلسطينية: دراسة ميدانية

خالد طه ابو ظاهر *

كلية القانون – قسم العلوم الجنائية

جامعة الاستقلال (الاكاديمية الفلسطينية للعلوم الامنية) – اريحا – فلسطين

Dr.khaled71@pass.ps

https://orcid.org/0000-0003-0183-3832

رناد محمود شبيطه

كلية القانون – قسم العلوم الجنائية

جامعة الاستقلال (الاكاديمية الفلسطينية للعلوم الامنية) – اريحا – فلسطين

https://doi.org/10.63939/JSS.2026-Vol10.N40.51-102

تاريخ الإرسال: 2026/05/16 تاريخ القبول 2026/06/09: تاريخ النشر: 2026/06/30

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى تقصي الدور الذي يلعبه الاحتلال الإسرائيلي في تسهيل انتشار المخدرات الحديثة في محافظة رام الله، ورصد التحديات الأمنية والقانونية التي تواجه ضباط الشرطة في مكافحتها، وتقييم انعكاسات ذلك على الأمن المجتمعي. ولتحقيق أهداف الدراسة، اتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، واستخدموا الاستبانة كأداة لجمع البيانات، حيث طُبق أسلوب المسح الشامل على مجتمع الدراسة المكون من (80) ضابطاً من العاملين في الإدارات المختصة (مكافحة المخدرات، المباحث، الأدلة الجنائية) في شرطة محافظة رام الله، وتم استرداد وتحليل (66) استبانة صالحة. أظهرت النتائج وجود انتشار بدرجة "مرتفعة جداً" للمخدرات الحديثة والمصنعة كيميائياً (تحديداً الهايدرو والكبتاغون) في المحافظة. وأثبتت الاختبارات الإحصائية (One-Sample T-Test) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية قوية بين سياسات الاحتلال وانتشار هذه الآفة؛ حيث أظهرت الدراسة أن المناطق المصنفة "ج" تحولت إلى بيئة حاضنة وآمنة لإنتاج وترويج المخدرات نتيجة الفراغ الأمني المتعمد، بالإضافة إلى التحدي القانوني المتمثل في استغلال المروجين لـ "الهوية الإسرائيلية" كحصانة من الملاحقة الفلسطينية. وخلصت الدراسة إلى أن هذا الانتشار يهدد بشكل مباشر الأمن الأسري والسلم الأهلي. وبناءً عليه، أوصت الدراسة بضرورة توثيق تواطؤ الاحتلال دولياً، واستحداث وحدات تقنية للكشف عن المعامل الكيميائية المحلية، وسن تشريعات رادعة للتعامل مع الجرائم العابرة لمناطق الاختصاص.

الكلمات المفتاحية: الاحتلال الإسرائيلي، المخدرات الحديثة، مناطق "ج"، الأمن المجتمعي، محافظة رام الله.

©2026, Khaled Taha Abu Thaher, Renad Mahmoud Shbeita, licensee DemocraticArab Center.This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution -NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and red istribute the material inanymedium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.// https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

*Corresponding author

مقدمة:

تُعد آفة المخدرات إحدى أخطر الظواهر الاجتماعية التي تواجه المجتمعات الإنسانية في العصر الحديث، حيث تسري في كيانها كانتشار النار في الهشيم، مهددةً بذلك استقرارها الأمني والاجتماعي. إن تعاطي المخدرات لا يمثل مجرد سلوك فردي منحرف، بل هو ظاهرة معقدة ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وصحية مدمرة، تضر بالفرد والأسرة والمجتمع على حد سواء (الغريب، 2006). وفي السياق الفلسطيني، تكتسب هذه المشكلة طابعًا أكثر خطورة وعمقًا، إذ تتشابك فيها العوامل الاجتماعية والاقتصادية التقليدية مع واقع سياسي وأمني فريد من نوعه يفرضه وجود الاحتلال الإسرائيلي (صلاح، 2016).

إن ما يميز مشكلة انتشار المخدرات في المجتمع الفلسطيني عن غيرها من المجتمعات هو ارتباطها الوثيق بسياسات الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته على الأرض، والتي تخلق بيئة مواتية لانتشار هذه الآفة وتجعل من مكافحتها تحديًا استثنائيًا. فالاحتلال لا يمثل مجرد عائق أمني، بل هو بنية متكاملة تهدف إلى إضعاف النسيج المجتمعي الفلسطيني وتفكيكه من خلال أدوات متعددة، يأتي على رأسها إغراق الشارع الفلسطيني بالمخدرات (أبو ظاهر، 2022). وبذلك، يتحول الصراع من مجرد مواجهة أمنية مع تجار ومروجين إلى مواجهة سياسة ممنهجة تستهدف الوجود والهوية الفلسطينية (حماد، 2016).

وتتجلى أبرز آليات تسهيل الاحتلال لانتشار المخدرات في التقسيمات الإدارية والأمنية التي فرضها اتفاق أوسلو، والتي أوجدت فراغًا أمنيًا في مناطق واسعة من الضفة الغربية، خصوصًا في المناطق المصنفة "ب" و "ج". لقد تحولت هذه المناطق بحكم غياب الولاية الأمنية الكاملة للسلطة الوطنية الفلسطينية إلى ملاذات آمنة لإنتاج وترويج المخدرات، حيث تشير التقارير إلى أن ما يزيد عن 80% من المستنبتات والمختبرات المخدرة المضبوطة تقع ضمن هذه المناطق (حرب والحلوح، 2017). ويؤكد ضباط الأجهزة الأمنية أن قوات الاحتلال لا تعيق عمل إدارة مكافحة المخدرات في هذه المناطق فحسب، بل تسهل بشكل مباشر زراعة المخدرات فيها (أبو ظاهر، 2023).

إن الهدف من هذه السياسة يتجاوز تحقيق المكاسب المالية ليشمل أبعادًا سياسية وأمنية أكثر خطورة، تتمثل في استهداف فئة الشباب الفلسطيني بشكل مباشر بهدف إضعاف الجبهة الداخلية وتفريغ طاقاتهم وإلهائهم عن مشروعهم الوطني في التحرر والاستقلال (أبو ظاهر، 2023). فمن خلال نشر المخدرات، يسعى الاحتلال إلى تدمير الأمن الأسري الذي يعد نواة المجتمع وحاضنته الأساسية للقيم الوطنية (هواري، 2019). وبذلك، يصبح تعاطي المخدرات مدخلًا لجرائم أخرى أشد خطورة كالعمالة والجاسوسية، مما يهدد الأمن القومي الفلسطيني برمته.

وقد شهدت السنوات الأخيرة تحولًا نوعيًا في طبيعة المواد المخدرة المنتشرة، حيث لم تعد تقتصر على المخدرات التقليدية، بل برزت أنواع جديدة من المخدرات الكيميائية والمصنعة محليًا، مثل مادة "الهايدرو" وغيرها من المخدرات الاصطناعية (عكة وهريش، 2016). وتتميز هذه المواد الحديثة برخص ثمنها وسهولة تصنيعها، مما أدى إلى انتشارها بشكل واسع بين فئات عمرية أصغر، وزاد من صعوبة مهمة الأجهزة الأمنية في تتبعها ومكافحتها، الأمر الذي يمثل تطورًا خطيرًا في نمط الجريمة المنظمة في الأراضي الفلسطينية (حرب والحلوح، 2017).

انطلاقًا مما سبق، تبرز مشكلة هذا البحث في محاولة الكشف عن الدور الذي يلعبه الاحتلال الإسرائيلي في تسهيل انتشار المخدرات الحديثة في محافظة رام الله تحديدًا، والتي تمثل بحكم موقعها الجغرافي القريب من الخط الأخضر منطقة تماس مباشر مع الداخل الإسرائيلي. ورغم وجود دراسات تناولت الموضوع بشكل عام، إلا أن هناك ندرة في الأبحاث الميدانية المتخصصة التي ترصد الظاهرة من وجهة نظر ضباط الشرطة الفلسطينية العاملين في الميدان، والذين يمثلون خط الدفاع الأول في مواجهة هذه الآفة. لذا، تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على حجم هذه المشكلة وآلياتها في محافظة رام الله، وتقديم رؤية علمية معمقة من منظور أمني متخصص، بهدف فهم أبعادها الحقيقية والخروج بتوصيات عملية تساهم في تعزيز استراتيجيات المكافحة.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في تصاعد ظاهرة انتشار المخدرات الحديثة في محافظة رام الله، والدور الإشكالي الذي يلعبه الاحتلال الإسرائيلي في تسهيل هذه الظاهرة من خلال خلق بيئة أمنية وقانونية رخوة. على الرغم من الجهود التي تبذلها أجهزة الأمن الفلسطينية لمكافحة هذه الآفة، إلا أن فاعليتها تصطدم بمعيقات هيكلية يفرضها الاحتلال، مما يحول مناطق واسعة إلى بؤر خارجة عن سيطرة أجهزة إنفاذ القانون الفلسطينية (أبو ظاهر، 2023).

تنبع هذه الإشكالية من واقع فريد ومعقد، حيث أن جريمة المخدرات في السياق الفلسطيني لا تعد مجرد قضية جنائية تقليدية، بل هي قضية ذات أبعاد سياسية وأمنية عميقة. تشير الدلائل إلى وجود سياسة إسرائيلية ممنهجة لـ "غض البصر" والتسهيل المتعمد لنشاط شبكات المخدرات، بهدف إضعاف النسيج الاجتماعي وإشغال المجتمع الفلسطيني، وخاصة فئة الشباب، عن قضيته الوطنية (أبو ظاهر، 2022) (صلاح، 2016).

وتتجسد هذه السياسة بشكل واضح في استغلال التقسيمات الإدارية لمناطق الضفة الغربية، حيث أصبحت المناطق المصنفة "ب" و "ج" بحكم الأمر الواقع ملاذات آمنة لزراعة وتصنيع وترويج المخدرات (حرب والحلوح، 2017).

فغياب الولاية الأمنية الفلسطينية الكاملة في هذه المناطق يمنح تجار المخدرات، الذين غالبًا ما يكونون من حملة الهوية الإسرائيلية، حصانة فعلية ضد الملاحقة القانونية الفلسطينية، ويجعل من مهمة الشرطة في مكافحتهم مهمة شبه مستحيلة (أبو ظاهر، 2023)، وبالنسبة لمحافظة رام الله، وبحكم موقعها الجغرافي كمنطقة تماس حدودية ومحاطة بالمستوطنات وجدار الفصل، تمثل نموذجًا حيًا لهذه الإشكالية. فهي تشهد تحديات أمنية مضاعفة تجعلها هدفًا رئيسيًا لشبكات التهريب والترويج. هذا الواقع يضع ضباط الشرطة العاملين في المحافظة في مواجهة مباشرة مع ظاهرة تتجاوز قدرتهم على التعامل معها بالأدوات التقليدية، حيث يجدون أنفسهم في مواجهة جريمة منظمة تعمل تحت غطاء وتسهيل من قوة الاحتلال (حرب والحلوح، 2017).

ومما يزيد من تعقيد المشكلة هو التحول النوعي في أنماط المخدرات المنتشرة، بالانتقال من المواد التقليدية إلى المخدرات المصنعة والكيميائية الحديثة. هذه المواد أشد فتكًا وأسهل انتشارًا وأكثر استهدافًا للفئات العمرية الصغيرة، مما ينذر بعواقب وخيمة على الأمن الأسري والمجتمعي، ويهدد مستقبل جيل بأكمله (عكة وهريش، 2016).

لذلك، تتحدد مشكلة الدراسة في الحاجة الماسة لفهم طبيعة وأبعاد الدور الذي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي في تسهيل انتشار المخدرات الحديثة في محافظة رام الله، ورصد انعكاسات هذا الدور على التحديات التي تواجه ضباط الشرطة وجهودهم في المكافحة، وذلك بهدف توفير قاعدة بيانات علمية تساهم في تطوير استراتيجيات مواجهة أكثر فعالية.

أسئلة الدراسة

بناءً على المشكلة المطروحة، تسعى الدراسة للإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

ما هو دور الاحتلال الإسرائيلي في تسهيل انتشار المخدرات الحديثة في محافظة رام الله من وجهة نظر ضباط الشرطة؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1) ما هي أبرز مظاهر انتشار المخدرات الحديثة في محافظة رام الله من وجهة نظر ضباط الشرطة؟

2) ما هي الآليات والأساليب التي يستخدمها الاحتلال الإسرائيلي لتسهيل انتشار المخدرات في المحافظة من وجهة نظر ضباط الشرطة؟

3) ما هي أبرز التحديات (الأمنية، القانونية، اللوجستية) التي تواجه ضباط الشرطة في مكافحة جرائم المخدرات في ظل وجود الاحتلال؟

4) ما هي الآثار المترتبة على تسهيل الاحتلال لانتشار المخدرات على الأمن المجتمعي في محافظة رام الله من وجهة نظر ضباط الشرطة؟

5) هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات ضباط الشرطة لدور الاحتلال في تسهيل انتشار المخدرات تعزى لمتغيراتهم الديموغرافية (الرتبة، سنوات الخبرة، مكان العمل)؟

و الفجوة المعرفية التي يسعى هذا البحث لمعالجتها ، هي غياب دراسة ميدانية متخصصة توثق هذه الظاهرة في محافظة رام الله من منظور العاملين في الخطوط الأمامية لمواجهتها. فرغم الإدراك العام بوجود المشكلة، إلا أنه لا توجد بيانات علمية كافية تحلل بعمق آليات تسهيل الاحتلال لانتشار المخدرات وتأثير ذلك على أداء وجهود ضباط الشرطة في الميدان.

فرضيات الدراسة:

سيتم اختبار الفرضيات الصفرية التالية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$):

الفرضية الأولى:

الصفرية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات وسياسات الاحتلال الإسرائيلي وبين تسهيل انتشار المخدرات الحديثة في محافظة رام الله من وجهة نظر ضباط الشرطة.

البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات وسياسات الاحتلال الإسرائيلي وبين تسهيل انتشار المخدرات الحديثة في محافظة رام الله من وجهة نظر ضباط الشرطة.

الفرضية الثانية:

الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لانتشار المخدرات الحديثة على مستوى الأمن المجتمعي في محافظة رام الله من وجهة نظر ضباط الشرطة.

البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لانتشار المخدرات الحديثة على مستوى الأمن المجتمعي في محافظة رام الله من وجهة نظر ضباط الشرطة.

الفرضية الثالثة:

الصفرية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات ضباط الشرطة حول محاور الدراسة (دور الاحتلال، التحديات، الآثار) تُعزى لمتغيراتهم الوظيفية: الرتبة، سنوات الخبرة.

البديلة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات ضباط الشرطة حول محاور الدراسة (دور الاحتلال، التحديات، الآثار) تُعزى لمتغيراتهم الوظيفية: الرتبة، سنوات الخبرة.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي، تنبثق منه مجموعة من الأهداف الفرعية المحددة على النحو التالي:

الهدف الرئيسي:

تحديد دور الاحتلال الإسرائيلي في تسهيل انتشار المخدرات الحديثة في محافظة رام الله، من خلال رصد وتحليل وجهات نظر ضباط الشرطة العاملين في الميدان.

الأهداف الفرعية:

1) الكشف عن أبرز مظاهر انتشار المخدرات الحديثة وأنواعها ومناطق تركيزها في محافظة رام الله من وجهة نظر ضباط الشرطة.

2) تحديد الآليات والأساليب التي يستخدمها الاحتلال الإسرائيلي لتسهيل انتشار المخدرات في المحافظة، سواء كانت عبر سياسات "غض البصر" أو توفير الحماية للمروجين في المناطق الخاضعة لسيطرته الأمنية.

3) رصد أبرز التحديات الأمنية والقانونية واللوجستية التي تعيق عمل ضباط الشرطة في مكافحة جرائم المخدرات في ظل سياسات الاحتلال وإجراءاته.

4) التعرف على الآثار المترتبة على تسهيل الاحتلال لانتشار المخدرات وانعكاساتها على الأمن المجتمعي والأسري في محافظة رام الله من وجهة نظر ضباط الشرطة.

5) قياس ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات ضباط الشرطة حول دور الاحتلال تعزى لمتغيراتهم الوظيفية (الرتبة، سنوات الخبرة).

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في قيمتها المزدوجة؛ فهي من جهة تسد فجوة بحثية في الأدبيات الأكاديمية، ومن جهة أخرى تقدم رؤى عملية مباشرة لواضعي السياسات ومتخذي القرار.

ويمكن تفصيل هذه الأهمية على النحو التالي:

أولاً: الأهمية النظرية

1) الأصالة وسد الفجوة البحثية: على الرغم من وجود دراسات تناولت آفة المخدرات في فلسطين بشكل عام ، إلا أن هناك ندرة واضحة في الأبحاث الميدانية التي تركز بشكل خاص على محافظة رام الله. هذه الدراسة تسد هذه الفجوة من خلال تقديم تحليل معمق لمنطقة جغرافية حساسة، تمثل "منطقة تماس" مباشر مع الداخل الإسرائيلي، مما يجعلها عرضة لتحديات أمنية فريدة.

2) إثراء الأدب الأكاديمي: يقدم البحث إسهامًا نوعيًا للأدبيات في مجالات متعددة مثل علم الجريمة، والدراسات الأمنية، وعلم الاجتماع السياسي. فالدراسة لا تقتصر على تحليل جريمة المخدرات كظاهرة اجتماعية منعزلة، بل تربطها بشكل منهجي وعضوي بمتغير سياسي رئيسي وهو الاحتلال، وتوضح كيف يمكن لبيئة الاحتلال أن تعمل كعامل مسهل للجريمة (Criminogenic Factor)، وهو ما أشارت إليه دراسات سابقة بشكل عام، لكن هذا البحث سيوفر له دليلاً ميدانياً متخصصاً.

3) تقديم منظور جديد: تتمحور أصالة البحث حول اعتماده على وجهة نظر ضباط الشرطة. هذا المنظور يوفر بيانات ومعلومات من المصدر المباشر الذي يتعامل مع الظاهرة يوميًا، مما يضيف عمقًا ومصداقية للنتائج يتجاوز التحليلات النظرية أو الإحصاءات العامة. فهو ينقل المعرفة الضمنية والخبرة الميدانية لهؤلاء الضباط إلى معرفة علمية منظمة.

ثانياً: الأهمية العملية والتطبيقية

1) دعم صانعي القرار: ستقدم نتائج هذه الدراسة بيانات ميدانية دقيقة ومحدثة لصناع القرار في المؤسسة الأمنية الفلسطينية ووزارة الداخلية. هذه البيانات ستساعد في فهم التكتيكات التي يستخدمها المروجون، والمناطق الجغرافية التي تُستغل كبؤر للانتشار، وحجم التحديات التي يفرضها الاحتلال، مما يتيح رسم سياسات أمنية أكثر واقعية وفعالية.

2) بناء استراتيجيات مكافحة موجّهة: بدلاً من الحلول الأمنية العامة، ستساهم توصيات البحث في بناء استراتيجيات مكافحة محددة وموجهة (Targeted Strategies) تتناسب مع خصوصية محافظة رام الله والمناطق المشابهة لها. فهم "آلية التسهيل" التي يوفرها الاحتلال في مناطق "ب" و "ج" سيساعد في ابتكار أساليب لمواجهتها.

3) توفير مادة للمناصرة الدولية: يمكن استخدام نتائج البحث الموثقة، والتي تكشف بالأدلة الميدانية دور الاحتلال في تسهيل جريمة منظمة، كمادة علمية رصينة في المحافل الدولية والحقوقية. هذه الأدلة تدعم الموقف الفلسطيني في مطالبة المجتمع الدولي بالضغط على سلطات الاحتلال للوفاء بالتزاماتها كقوة قائمة بالاحتلال، والكف عن سياساتها التي تدمر النسيج المجتمعي الفلسطيني.

4) تعزيز الوعي المجتمعي: ستوفر الدراسة مادة علمية موثوقة لمؤسسات المجتمع المدني والجهات التربوية في محافظة رام الله لبناء حملات توعية مجتمعية قائمة على أدلة حقيقية، وتوجيه جهود الوقاية والعلاج بشكل أكثر دقة، خصوصًا في ظل انتشار أنواع جديدة وخطيرة من المخدرات المصنعة.

حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: تقتصر هذه الدراسة على تناول موضوع "دور الاحتلال الإسرائيلي في تسهيل انتشار المخدرات الحديثة"، وما يرتبط به من آليات وتحديات وآثار على الأمن المجتمعي، وذلك من وجهة نظر ضباط الشرطة الفلسطينية.

الحدود المكانية: سيتم تطبيق الجانب الميداني لهذه الدراسة ضمن النطاق الجغرافي والإداري لمحافظة رام الله، بما يشمل مدنها وقراها ومخيماتها.

الحدود البشرية: تقتصر الدراسة في جانبها الميداني على ضباط الشرطة الفلسطينية العاملين في مديرية شرطة محافظة رام الله في الإدارات (مكافحة المخدرات، الأدلة الجنائية، المباحث العامة).

الحدود الزمنية: سيتم إجراء الدراسة الميدانية وجمع البيانات خلال الفصل الدراسي الأول لعام 2025–2026.

مصطلحات الدراسة

1) **دور الاحتلال الإسرائيلي:** يُقصد به إجرائياً في هذا البحث مجموعة السياسات والإجراءات والممارسات التي تقوم بها سلطات الاحتلال العسكرية والمدنية، والتي تخلق بشكل مباشر أو غير مباشر بيئة مواتية لانتشار المخدرات. ويشمل ذلك السيطرة الأمنية على مناطق "ب" و "ج"، وإعاقة عمل الشرطة الفلسطينية، وتوفير غطاء قانوني أو التغاضي عن نشاط التجار والمروجين (أبو ظاهر، 2022).

2) **التسهيل:** هو كل فعل أو امتناع عن فعل من قبل سلطات الاحتلال يؤدي إلى خفض درجة المخاطرة وتذليل العقبات أمام شبكات إنتاج وترويج المخدرات، مما يجعل ممارسة هذا النشاط الإجرامي أكثر سهولة وأمانًا لهم (عليوي، 2016).

3) **المخدرات الحديثة:** هي كل مادة خام أو مستحضرة تحتوي على مواد منبهة أو مسكنة، من شأنها إذا استخدمت في غير الأغراض الطبية أن تؤدي إلى حالة من الإدمان عليها، مما يضر بالفرد والمجتمع. ويُركز البحث على الأنواع المصنّعة كيميائيًا أو المزروعة بتقنيات حديثة (مثل الهايدرو) والتي انتشرت في السنوات الأخيرة (الغريب، 2006).

4) **الانتشار:** هو الزيادة الملحوظة في حجم ظاهرة المخدرات، ويُقاس من خلال ثلاثة مؤشرات رئيسية يرصدها ضباط الشرطة: مؤشر التعاطي (زيادة أعداد المتعاطين)، ومؤشر الترويج (زيادة نشاط التجار)، ومؤشر الإنتاج (ضبط المستنبتات والمختبرات) (حماد، 2016).

5) **الأمن المجتمعي:** هو حالة من الشعور العام بالاطمئنان والسلامة تسود بين أفراد المجتمع، وتتحقق من خلال حمايتهم من الجريمة والانحراف وكل ما يهدد استقرارهم الأسري والاجتماعي (الحارثي، 2003).

الفصل الأول : الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

المبحث الأول: المخدرات: المفهوم، الأنواع، والأسباب

المطلب الأول: تعريف المخدرات

يُعتبر مصطلح "المخدرات" من المصطلحات الشائكة التي يصعب حصرها في تعريف واحد جامع مانع، وذلك لتعدد الأبعاد التي يمكن من خلالها مقاربة هذه الظاهرة. فالطبيب ينظر إليها من زاوية تأثيرها الفسيولوجي، ورجل القانون من منظور تجريمها، وعالم الاجتماع من حيث انعكاساتها على الفرد والنسيج المجتمعي. هذا التباين في وجهات النظر أدى إلى ظهور تعريفات متعددة، لكل منها منطقه ومجال تركيزه، مما يستدعي استعراض أبرز هذه المفاهيم للوصول إلى تعريف إجرائي دقيق يخدم أهداف هذه الدراسة.

من الناحية العلمية البحتة، تُعرّف المخدرات بأنها "مادة كيميائية تسبب النعاس والنوم أو غياب الوعي المصحوب بتسكين الألم" (عليوي، 2016). ويرى الباحثون أن هذا التعريف الصيدلاني على الأثر المباشر للمادة على الجهاز العصبي المركزي، ويصنفها بناءً على خصائصها المهدئة والمخدرة للحواس. ورغم دقة هذا التعريف في مجاله، إلا أنه يُعتبر قاصرًا في سياق الدراسات الاجتماعية والجنائية، فهو يستبعد بشكل صريح فئات واسعة من المواد ذات التأثير النفسي الخطير، مثل المنشطات وعقاقير الهلوسة التي لا تسبب النعاس بالضرورة، لكنها تُحدث اضطرابًا عميقًا في الإدراك والسلوك.

أما من المنظور القانوني، فإن التعريف يكتسب طابعًا إجرائيًا يهدف إلى التجريم وفرض العقوبة. حيث تُعرّف المخدرات بأنها "مجموعة من المواد التي تسبب الإدمان وتسمم الجهاز العصبي ويحظر تداولها او زراعتها او صنعها الا لأغراض يحددها القانون ولا تستعمل الا بواسطة من يرخص له بذلك" (عمارة، 2012). ويرى الباحثان أن هذا التعريف لا يهتم بطبيعة المادة بقدر ما يهتم بوضعها في جداول المواد الممنوعة قانونًا. أهمية هذا المفهوم تكمن في تحديده للخط الفاصل بين الاستخدام المشروع وغير المشروع للمواد، وهو أساس عمل أجهزة إنفاذ القانون في مكافحة هذه الجريمة.

ولعل المفهوم الاجتماعي هو الأكثر شمولية وقدرة على الإحاطة بأبعاد الظاهرة، حيث يعرف المخدرات بأنها "كل مادة خام او مستحضرة تحتوي على مواد منبهه او مسكنه من شانها إذا استخدمت في غير الأغراض الطبية والصناعية الموجهة ان تؤدي الى حالة من التعود او الإدمان عليها مما يضر بالفرد والمجتمع جسميا ونفسيا واجتماعيا" (الغريب، 2006). ما يميز هذا التعريف هو تركيزه على "الأثر الضار" الناتج عن الاستخدام غير المشروع، سواء كان هذا الأثر جسديًا على المتعاطي أو اجتماعيًا على استقرار محيطه، وهو ما يجعله التعريف الأنسب للدراسات التي تبحث في الانعكاسات المجتمعية لهذه الآفة.

انطلاقاً من المفاهيم السابقة، يمكن تبني تعريف إجرائي خاص بهذه الدراسة، حيث يُقصد بالمخدرات بأنها "المواد التي تسبب لمتعاطيها انفعالات جانحة وتصرفات تؤذي النفس البشرية سواء على المتعاطي او انعكاسها على الآخرين فتؤدي به الى السلوك المنحرف والجريمة التي يسلكها لغرض الحصول على الأموال بطرق غير مشروعة للحصول على تلك السموم" (الغريب، 2006). يرى الباحثان أن هذا التعريف يربط بشكل مباشر بين تعاطي المخدرات والسلوك الإجرامي، وهو ما يقع في صلب اهتمام هذه الدراسة التي تنظر إلى الظاهرة من منظور ضباط الشرطة الذين يتعاملون مع نتائجها الأمنية والجنائية.

في المحصلة، يتضح أن كل تعريف يخدم غرضًا معينًا، لكن عند دراسة ظاهرة المخدرات كمهدد للأمن المجتمعي، يصبح من الضروري تجاوز التعريفات الضيقة (العلمية والقانونية) وتبني

منظور أوسع. فالتعريف الاجتماعي بشموليته، والتعريف الإجرائي بربطه بين التعاطي والجريمة، يوفران معًا الإطار المفاهيمي الأكثر ملاءمة لفهم الأبعاد الكاملة للمشكلة التي يسعى هذا البحث إلى تحليلها، ويشكلان الأساس الذي تنطلق منه بقية محاور الدراسة.

المطلب الثاني: أنواع المخدرات الحديثة المنتشرة في فلسطين

شهد المشهد المتعلق بالمخدرات في فلسطين تحولًا استراتيجيًا وعميقًا خلال العقد الماضي. لم يعد التحدي مقتصرًا على مكافحة تهريب المخدرات التقليدية عبر الحدود، بل تطور ليصبح مواجهة مباشرة مع شبكات إنتاج محلية لمواد مخدرة حديثة، تتميز بقوة تأثيرها، وتكلفتها المنخفضة، وقدرتها على استهداف فئات عمرية جديدة لم تكن ضمن دائرة الخطر سابقًا. ومن خلال تحليل الدراسات الميدانية والتقارير الأمنية، يمكن تحديد أبرز أنواع المخدرات الحديثة التي شكلت تهديدًا متصاعدًا في السنوات الأخيرة:

1) القنب المهجن "الهايدرو":

تُعتبر مادة "الهايدرو" أبرز وأخطر أنواع المخدرات الحديثة التي غزت المجتمع الفلسطيني، وتُشير التقارير الأمنية الميدانية إلى أنها "المخدر الأكثر انتشاراً من بين جميع المواد المخدرة" (عكة وهريش، 2016). هذه المادة ليست سوى نسخة مهجنة ومكثفة من نبات القنب (الماريجوانا)، يتم إنتاجها محليًا في مشاتل داخلية خاصة تُعرف بـ"المستنبتات" (حرب والحلوح، 2017). يتم في هذه المستنبتات استخدام "أساليب زراعة حديثة غير معروفة في فلسطين لكنها معروفة في إسرائيل"، والتي تهدف إلى زيادة تركيز المادة الفعالة (THC) في النبتة. وينتج عن هذه التقنيات مخدر "يعطي كميات أكبر خلال فترة زمنية قصيرة، ونسبة تخدير أعلى وسعر أعلى" مقارنة بالقنب التقليدي، مما يضاعف من خطورته وقدرته على التسبب بالإدمان السريع (حرب والحلوح، 2017).

2) المخدرات الكيميائية والمصنعة:

يمثل هذا النوع فئة واسعة من المواد التي يتم تصنيعها في مختبرات سرية وبدائية من خلال معالجة وخلط مركبات كيميائية مختلفة. من الأمثلة التي رُصدت في الميدان مادة تسمى "مسطلون"، وهي مادة معالجة كيميائيًا ومنخفضة التكلفة. السمة الأخطر لهذه الفئة هي "ظهور المخدرات الكيميائية والمصنعة محليًا بأسماء متعددة ورخص أثمانها، حيث إن بعضها لا يحتاج أكثر من ثلاثين شيكل للكيس الواحد" (أبو ظاهر، 2023). هذا السعر الزهيد جعلها في متناول الشباب والمراهقين بشكل غير مسبوق، وفتح الباب أمام انتشارها في محيط المدارس والأحياء الفقيرة، مما يشكل تهديدًا مباشرًا للأجيال الصاعدة.

3) المخدرات الاصطناعية:

وهي مجموعة من المواد التي تحاكي تأثير المخدرات الطبيعية ولكنها مصنعة بالكامل من مركبات كيميائية. تُعد هذه الفئة من أكثر الفئات خبثًا نظرًا لأساليب الترويج الخادعة التي تُستخدم لتسويقها. حيث يتم الترويج "للمخدرات الاصطناعية والتي تحتوي على خداع كبير لدفع الشباب الى تعاطيها" (أبو ظاهر، 2023)، وذلك عبر تقديمها بأسماء بريئة مثل "البخور" أو "الأعشاب القانونية" لإيهام الشباب بأنها آمنة. في الحقيقة، هي مركبات كيميائية غير مستقرة، تأثيراتها النفسية والجسدية مدمرة وغير متوقعة، وتشكل تحديًا كبيرًا للأجهزة الأمنية والطبية على حد سواء.

4) حبوب الكبتاغون:

يُعد الكبتاغون (الاسم التجاري للفينيثيلين) أحد أبرز المنشطات من عائلة الأمفيتامينات التي شهدت انتشاراً هائلاً في منطقة الشرق الأوسط. ورغم أنه ليس جديداً بالكامل، إلا أن نسخه المصنعة حديثاً والمقلدة أصبحت تُغرق الأسواق بتكلفة منخفضة. يُستخدم هذا المخدر لزيادة اليقظة وتقليل الحاجة للنوم، مما يجعله منتشراً بين فئات مختلفة، ولكنه يسبب إدماناً شديداً وله

آثار نفسية مدمرة مثل جنون الارتياب (البارانويا) والهلوسة، ويشكل تهريبه وترويجه تحدياً أمنياً متصاعداً. (حرب والحلوح، 2017)

5) حبوب الإكستازي (MDMA):

تُعرف أيضاً بـ "حبوب السعادة"، وهي مادة اصطناعية (MDMA) تؤثر على كيمياء الدماغ، مسببة شعوراً بالنشوة، وزيادة التعاطف، وتغييراً في إدراك الوقت والحواس. ينتشر هذا النوع بشكل خاص في الحفلات والتجمعات الشبابية. خطورته تكمن في عدم معرفة المتعاطي بالجرعة أو بالمواد الأخرى التي تُخلط معه في المختبرات السرية، مما قد يؤدي إلى ارتفاع خطير في درجة حرارة الجسم، أو الجفاف الشديد، أو التسمم. (صلاح، 2016)

6) مخدر الـ(GHB):

وهو مادة كيميائية سائلة أو مسحوق، تُعد من مثبطات الجهاز العصبي المركزي. يُعرف هذا المخدر إعلامياً بـ "مخدر الاغتصاب" نظراً لخواصه التي تسبب الاسترخاء، وفقدان الذاكرة المؤقت، وفقدان الوعي عند خلطه (خاصة مع الكحول)، وغالباً ما يكون بلا لون أو رائحة. يمثل انتشاره تهديداً أمنياً ومجتمعياً خطيراً، ويستهدف فئة الشباب في أماكن التجمعات، مما يضيف بعداً جديداً لجرائم المخدرات يتجاوز التعاطي التقليدي ليشمل الاعتداءات. (عمارة، 2012)

ويرى الباحثان أن السمة الجوهرية التي تجمع هذه الأنواع الحديثة هي تحول نمط الجريمة من الاستيراد والتهريب إلى الإنتاج والتصنيع المحلي. هذا التحول الاستراتيجي يعني أن المخدرات أصبحت أكثر توفرًا، وأقوى تأثيرًا، وأرخص ثمنًا، مما يفاقم من حجم المشكلة ويعقد من جهود المكافحة. لم يعد الخطر قادمًا من الخارج فقط، بل أصبح ينبع من الداخل، في مختبرات ومستنبتات سرية وجدت في الفراغ الأمني الذي يخلقه الاحتلال بيئة مثالية للنمو والانتشار.

المطلب الثالث: أسباب انتشار المخدرات في السياق الفلسطيني

إن فهم ظاهرة انتشار المخدرات في المجتمع الفلسطيني يقتضي تحليل شبكة معقدة ومتداخلة من العوامل، لا يمكن اختزالها في سبب واحد. فهذه الظاهرة هي نتاج تفاعل بين عوامل اجتماعية واقتصادية ونفسية عامة، وبين مجموعة من العوامل الخاصة والفريدة التي فرضها واقع الاحتلال الإسرائيلي. ورغم أن العوامل العامة تشكل أرضية خصبة لنمو المشكلة، إلا أن العوامل الخاصة المرتبطة بالاحتلال هي التي تفسر حجم الانتشار ونمطه المتسارع، وتجعل من مواجهته تحديًا استثنائيًا (أبو ظاهر، 2023).

بدايةً، لا يمكن إغفال الأسباب العامة التي تشترك فيها فلسطين مع العديد من المجتمعات الأخرى. على المستوى الاجتماعي، تُعتبر الأسرة المفككة، التي يغيب فيها التوجيه والرقابة الأبوية، أحد أهم عوامل الخطر التي تدفع الشباب نحو الانحراف وتعاطي المخدرات (حماد، 2016). يُضاف إلى ذلك تأثير رفقاء السوء، وحب التجريب والمحاكاة في مرحلة المراهقة، وضعف الوازع الديني. أما على المستوى الاقتصادي، فإن تردي الأوضاع المعيشية، وارتفاع معدلات البطالة، وانعدام الأفق لدى شريحة واسعة من الشباب، يدفع بعضهم إلى عالم المخدرات إما كوسيلة للهروب من الواقع المؤلم، أو كطريق لتحقيق الربح السريع من خلال التجارة والترويج (معاشو، 2016).

إلا أن هذه العوامل العامة، رغم أهميتها، لا تكفي وحدها لتفسير الوضع القائم. فالخصوصية الفلسطينية تكمن في وجود مجموعة من الأسباب الحاسمة المرتبطة مباشرة بوجود الاحتلال، والتي تعمل كمُسرّع ومُفاقِم للمشكلة. أول هذه الأسباب هو البيئة الأمنية الرخوة التي خلقتها اتفاقيات أوسلو، وتحديدًا في المناطق المصنفة "ب" و "ج". فعدم قدرة الأجهزة الأمنية الفلسطينية على بسط سيطرتها الكاملة على هذه المناطق إلا بتنسيق أمني معقد مع الجانب الإسرائيلي، حوّلها إلى "ملاذات آمنة ومناطق رخوة" لشبكات الجريمة المنظمة (حرب والحلوح، 2017). هذا الفراغ الأمني المتعمد يمنح التجار حرية الحركة لإنشاء المختبرات والمستنبتات بعيدًا عن أي ملاحقة فلسطينية فعالة (صلاح، 2016).

السبب الثاني هو السياسات المباشرة التي يتبعها الاحتلال لتسهيل هذه التجارة. حيث تقوم قوات الاحتلال بمهاجمة المناطق الفلسطينية بشكل متكرر بهدف إضعاف سيطرة الأجهزة الأمنية، مما "يشكل فرصة سانحة لتجار المخدرات للتحرك بحرية" (أبو ظاهر، 2023). علاوة على ذلك، هناك تواطؤ واضح يتمثل في غض الطرف عن التجار، خاصة أولئك الذين يحملون الهوية الإسرائيلية، والذين يستغلون قدرتهم على التنقل بحرية بين مناطق السلطة والداخل الإسرائيلي لتهريب كميات تجارية من المخدرات. هذا الدور لا يقتصر على الإهمال، بل يصل إلى حد الاستغلال المتعمد، حيث "يستغل الاحتلال الإسرائيلي هذه الظروف ويعمل على تعميقها واستغلالها ولا يعطي مجال للسلطة الوطنية الفلسطينية معالجتها ولو بشكل جزئي" (أبو ظاهر، 2023).

أخيرًا، يمثل العمال الفلسطينيون في إسرائيل والمستوطنات أحد أهم المداخل التي تتسرب منها المخدرات. فالاحتكاك اليومي والمباشر مع المجتمع الإسرائيلي يعرضهم لسوق المخدرات هناك، ويجعلهم هدفًا سهلًا لشبكات الترويج. وتؤكد الإحصائيات خطورة هذه النقطة، حيث تشير إلى أن "نصف المضبوطين هم من العمال"، مما يدل على أن بيئة العمل داخل الخط الأخضر والمستوطنات تُعد أحد أكبر الأسباب التي تدفع الشباب الفلسطيني نحو عالم المخدرات (صلاح، 2016).

في خلاصة هذا التحليل، يتضح أن أسباب انتشار المخدرات في فلسطين تتجاوز بكثير الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية التقليدية. إنها مشكلة ذات طابع سياسي وأمني بامتياز، حيث يستغل الاحتلال الإسرائيلي كل العوامل المتاحة، بدءًا من الفراغ الأمني في مناطق "ج" وانتهاءً باستهداف فئة العمال، ليحول هذه الآفة إلى أداة منظمة تهدف إلى إضعاف المجتمع الفلسطيني من الداخل وتفكيك تماسكه الاجتماعي والوطني.

المبحث الثاني: الاحتلال الإسرائيلي وأساليبه في تدمير الأمن المجتمعي الفلسطيني

المطلب الأول: مفهوم الأمن المجتمعي وتحدياته

يُعد الأمن المجتمعي حجر الزاوية في استقرار أي مجتمع وركيزة أساسية لتحقيق التنمية والازدهار. ويُعرّف بشكل عام بأنه تلك الحالة من الطمأنينة والسلامة التي يشعر بها أفراد المجتمع، والتي تمكنهم من ممارسة حياتهم اليومية دون خوف من الجريمة أو الانحراف أو أي تهديد يمس استقرارهم وسلامتهم (هواري، 2019). هذا المفهوم يتجاوز مجرد غياب الجريمة، ليشمل شعورًا عامًا بالثقة في سيادة القانون وقدرة مؤسسات الدولة على حماية مواطنيها، وتوفير بيئة آمنة تضمن الحفاظ على القيم والعادات والتقاليد التي تشكل هوية المجتمع.

في قلب الأمن المجتمعي تكمن "الأسرة"، التي تمثل النواة الأولى والوحدة الصغرى لبناء المجتمع. فلا يمكن تصور مجتمع آمن ومستقر دون وجود أسر آمنة ومتماسكة. وعلى هذا الأساس، يبرز مفهوم "الأمن الأسري" كشرط أساسي لتحقيق الأمن المجتمعي الشامل. ويُعرّف الأمن الأسري بأنه "شعور الاسرة بالأمان وحماية افرادها من أي اعتداء على حياتهم وممتلكاتهم وشعورهم بالاطمئنان وتمكينهم من ممارسة كافة حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بأمن وامان" (الحارثي، 2003). إن هذا الشعور بالأمان داخل الأسرة هو الذي يغذي الفرد بالطمأنينة ويحصنه ضد عوامل القلق والانحراف.

في السياق الفلسطيني، يواجه مفهوم الأمن المجتمعي تحديات وجودية واستثنائية تفرضها سياسات الاحتلال الإسرائيلي. فالاحتلال لا يمثل مجرد تهديد أمني خارجي، بل هو بنية متكاملة تعمل بشكل ممنهج على استهداف وتفكيك الأمن الداخلي للمجتمع الفلسطيني. وتهدف هذه السياسات إلى "تفتيت الاسرة و المجتمع الفلسطيني من خلال إغراقه بالمشكلات الحياتية وفي مقدمتها المخدرات والتي تعمل على تهميش دور الأسرة وتفريغها من دورها الاجتماعي والأخلاقي" (أبو ظاهر، 2023). وبذلك، يصبح المساس بالأمن الأسري أداة استراتيجية لضرب الأمن المجتمعي برمته.

تُعتبر آفة المخدرات الأداة الأكثر فتكًا التي يستخدمها الاحتلال في حربه ضد الأمن المجتمعي الفلسطيني. فهو لا يكتفي بخلق بيئة أمنية رخوة تسهل عمل شبكات الجريمة، بل يعمل بشكل نشط على "إغراق الشارع الفلسطيني بالمخدرات بأشكالها وأنواعها المتعددة" بهدف إسقاط وتدمير عنصر الشباب، وجره إلى عالم الجريمة، وبالتالي تسهيل السيطرة على مجتمع ضعيف ومنهك (أبو ظاهر، 2022). إن هذه السياسة تحول المخدرات من مجرد ظاهرة إجرامية إلى سلاح يهدف إلى زعزعة استقرار المجتمع من الداخل.

إن انعدام الأمن الأسري والمجتمعي الناتج عن هذه السياسات يؤدي إلى عواقب وخيمة ومدمرة. فانتشار المخدرات يسهم بشكل مباشر في "ارتفاع نسبة العنف الأسري في المجتمع الفلسطيني"، وزيادة معدلات الطلاق والتفكك الأسري، وانتشار الانحرافات السلوكية والفكرية (حجازي، 2014). ويؤدي هذا بدوره إلى "انهيار القيم السائدة في المجتمع مما يعرض الاسرة الى الانهيار"، وهو ما يمثل تهديدًا خطيرًا على الأجيال القادمة وقدرة المجتمع على الصمود والبقاء (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021).

وعليه، فإن الحديث عن الأمن المجتمعي في فلسطين لا يكتمل دون وضعه في إطار الصراع مع الاحتلال. فالتحدي هنا ليس مجرد مكافحة جريمة تقليدية، بل هو مواجهة سياسة ممنهجة تستخدم الجريمة المنظمة كأداة لتقويض أسس المجتمع. إن حماية الأسرة من آفة المخدرات لا تُعتبر مجرد قضية اجتماعية، بل هي ضرورة أمنية ووطنية، لأن في أمن واستقرار الأسرة الفلسطينية تكمن قوة وصلابة المجتمع الفلسطيني بأكمله وقدرته على مواجهة مشروعه الوطني في التحرر والاستقلال (أبو ظاهر، 2023).

المطلب الثاني: آلية عمل الاحتلال في إضعاف سيادة القانون (مناطق "ب" و "ج")

إن الآلية الجوهرية التي يستخدمها الاحتلال الإسرائيلي لتقويض سيادة القانون الفلسطيني وتسهيل انتشار الجريمة المنظمة لا تكمن في الإجراءات العسكرية المباشرة فحسب، بل في استغلاله المنهجي للواقع القانوني والجغرافي الذي أفرزته اتفاقيات أوسلو المرحلية. فهذه الاتفاقيات، التي

قسّمت الضفة الغربية إلى مناطق إدارية وأمنية مختلفة (أ، ب، ج)، لم تعد مجرد ترتيبات سياسية مؤقتة، بل تحولت إلى أداة استراتيجية فعالة لخلق فراغات أمنية، أصبحت بدورها البيئة المثالية لنمو وازدهار شبكات المخدرات (حرب والحلوح، 2017).

تتجسد هذه الإشكالية بشكل صارخ في المناطق المصنفة "ب" و "ج". فالمناطق المصنفة "ب"، ورغم خضوعها لسيطرة مدنية فلسطينية، إلا أنها تبقى تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية الكاملة. أما المناطق المصنفة "ج"، والتي تشكل أكثر من 60% من مساحة الضفة الغربية، فهي تخضع لسيطرة إسرائيلية مدنية وأمنية كاملة. هذا الواقع القانوني المعقد والمجزأ يعني أن أجهزة الشرطة الفلسطينية مقيدة ومكبلة، حيث لا تستطيع العمل أو التحرك في هذه المناطق بشكل مستمر وفعال دون الحصول على تنسيق أمني مسبق من الجانب الإسرائيلي، وهو تنسيق "غالبا ما يقابل بالرفض أو التأخير" (صلاح، 2016).

هذا العجز المفروض على أجهزة إنفاذ القانون الفلسطينية أدى إلى تحويل مناطق "ب" و "ج" بشكل ممنهج إلى "ملاذات آمنة ومناطق رخوة" لشبكات الجريمة (حرب والحلوح، 2017). لقد وجدت هذه الشبكات في الفراغ الأمني الذي يخلقه الاحتلال بيئة مثالية لممارسة أنشطتها بعيدًا عن أي ملاحقة جدية. فالشرطة الفلسطينية لا تستطيع الوصول إليها، والسلطات الإسرائيلية تتعمد "غض الطرف" عن نشاطاتها، مما يمنح التجار والمروجين حصانة فعلية تشجعهم على التوسع في عملياتهم الإجرامية (أبو ظاهر، 2023).

الأخطر من ذلك هو أن هذا الفراغ الأمني لم يجعل هذه المناطق مجرد نقاط عبور أو ترويج للمخدرات، بل حوّلها إلى مراكز متقدمة للإنتاج والتصنيع. وتشير البيانات الرسمية بشكل لا يدع مجالًا للشك إلى خطورة هذا التحول، حيث أن 61% من المستنبتات والمختبرات المخدرة التي تم ضبطها من قبل الشرطة الفلسطينية كانت تقع في مناطق "ج"، و22% منها في مناطق "ب" (حرب والحلوح، 2017). هذه الأرقام تؤكد أن الاحتلال قد خلق، بسياساته هذه، بنية تحتية للجريمة المنظمة داخل الأراضي الفلسطينية.

ومما يفاقم من خطورة الوضع هو أن التحقيقات التي أجرتها الشرطة الفلسطينية أظهرت أن "المشرفين والقائمين على زراعة المخدرات وتجارتها هم من حملة الهوية الإسرائيلية" (حرب والحلوح، 2017). هؤلاء الأفراد يستغلون قدرتهم على التنقل بحرية وحصانتهم من الملاحقة القانونية الفلسطينية لإدارة هذه الشبكات الإجرامية. وحتى في الحالات التي يتم فيها ضبطهم، فإن القضاء الإسرائيلي يتعامل معهم بتهاون شديد، وغالبًا ما يتم إطلاق سراحهم بأحكام مخففة، الأمر الذي يشير إلى وجود تواطؤ ممنهج يهدف إلى إبقاء هذه الشبكات فاعلة (أبو ظاهر، 2022).

ويرى الباحثان أن آلية عمل الاحتلال في إضعاف سيادة القانون هي آلية منظمة ومركبة. فهي تبدأ بالاستغلال الخبيث للترتيبات القانونية لاتفاق أوسلو، وتمر عبر خلق فراغ أمني متعمد في مناطق واسعة من الضفة الغربية، وتنتهي بتوفير غطاء وحصانة لشبكات الجريمة التي يديرها حملة الهوية الإسرائيلية. هذه الآلية تحول جريمة المخدرات من مجرد مشكلة أمنية إلى أداة سياسية تهدف إلى تقويض سلطة القانون الفلسطيني، وتفكيك النسيج المجتمعي، وإضعاف الدولة الفلسطينية من الداخل.

المطلب الثالث: سياسات الاحتلال الممنهجة في تسهيل تعاطي والاتجار بالمخدرات

إن دور الاحتلال الإسرائيلي في تفاقم مشكلة المخدرات في الأراضي الفلسطينية يتجاوز كونه مجرد نتيجة عرضية للفراغ الأمني، ليرقى إلى مستوى السياسة الممنهجة والمتعمدة التي تهدف إلى تحقيق غايات سياسية وأمنية محددة. هذه السياسة ليست بالضرورة مكتوبة أو معلنة، بل يمكن رصدها وتحليلها من خلال مجموعة من الممارسات والإجراءات المتكررة على الأرض، والتي يؤكد ضباط الأجهزة الأمنية الفلسطينية وجودها بشكل قاطع (أبو ظاهر، 2023). ويمكن تفكيك أبعاد هذه السياسة من خلال عدة محاور مترابطة.

يتمثل البعد الأول لهذه السياسة في "التقاعس المتعمد" أو ما يُعرف بسياسة غض الطرف. فالسلطات الإسرائيلية، التي تملك السيطرة الأمنية المطلقة في مناطق "ج" وجزء كبير من مناطق

"ب"، تتعمد عدم ملاحقة تجار ومروجي المخدرات بجدية في هذه المناطق (حرب والحلوح، 2017). ويظهر هذا التقاعس جليًا في "تهاون القضاء الإسرائيلي الذي يقدم له كل المعلومات والبينات والأدلة لكنه لا يحرك ساكنًا"، حيث يتم إطلاق سراح المضبوطين بأحكام مخففة أو بعد فترة وجيزة (حرب والحلوح، 2017). هذا السلوك يرسل رسالة واضحة لشبكات الجريمة بأن أنشطتهم في هذه المناطق لن تواجه عواقب رادعة، مما يشجع على توسعها.

البعد الثاني هو "الإعاقة النشطة" لجهود المكافحة الفلسطينية. هذه السياسة هي الوجه الآخر لعملة التقاعس؛ فالاحتلال لا يكتفي بعدم القيام بواجبه في محاربة الجريمة، بل يعمل بشكل نشط على منع الأجهزة الأمنية الفلسطينية من القيام بواجبها. ويؤكد ضباط الأمن الفلسطينيون أن "قوات الاحتلال الإسرائيلي تعيق عمل ادارة مكافحة المخدرات في المناطق (ج)"، كما أنها "ترفض التنسيق الأمني في مجال مكافحة المخدرات" في كثير من الأحيان (أبو ظاهر، 2023). هذه الإعاقة الممنهجة تضمن بقاء الفراغ الأمني الذي تحتاجه شبكات المخدرات للاستمرار في عملها بأمان.

أما البعد الثالث، وهو الأكثر خطورة، فيتمثل في "التسهيل المباشر. تشير إفادات ضباط الأمن إلى أن دور الاحتلال يتجاوز أحيانًا مجرد التقاعس والإعاقة ليصل إلى حد التسهيل الفعلي. فهم يؤكدون أن "قوات الاحتلال الإسرائيلي تسهل عملية زراعة المخدرات في المناطق التابعة لها من الناحية الأمنية" (أبو ظاهر، 2023). ويُضاف إلى ذلك حماية التجار الذين ينشطون بالقرب من الحواجز العسكرية والمستوطنات، وهي مناطق يُفترض أنها تخضع لأعلى درجات الرقابة الأمنية الإسرائيلية (أبو ظاهر، 2022).

تخدم كل هذه الممارسات هدفًا استراتيجيًا واضحًا، وهو استخدام المخدرات كأداة حرب لتفكيك المجتمع الفلسطيني من الداخل. فالهدف النهائي لهذه السياسة هو "إسقاط وتدمير عنصر الشباب، وجره إلى عالم الجريمة بكافة أشكالها وبالتالي سهولة السيطرة على المجتمع الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال" (حرب والحلوح، 2017). من خلال نشر المخدرات، يسعى الاحتلال إلى

ضرب الأمن الأسري، وتفريغ طاقات الشباب، وإلهائهم عن قضاياهم الوطنية، وتحويلهم إلى عبء على مجتمعهم بدلاً من أن يكونوا عماد نهضته ومقاومته (أبو ظاهر، 2023).

ويرى الباحثان أن هذا التحليل يبين أن سياسات الاحتلال تجاه المخدرات هي سياسات ممنهجة ومتعددة الأوجه، تتراوح بين التقاعس المتعمد، والإعاقة النشطة لجهود المكافحة الفلسطينية، وصولًا إلى التسهيل المباشر لعمليات الإنتاج والترويج. هذه السياسات لا يمكن فهمها بمعزل عن أهداف الاحتلال السياسية الأوسع، فهي تشكل جزءًا لا يتجزأ من استراتيجيته لتقويض مقومات الصمود الفلسطيني وإضعاف أي إمكانية لقيام مجتمع صحي، آمن، ومستقر قادر على تحقيق تطلعاته الوطنية.

ثانياً: الدراسات السابقة

المحور الأول: دراسات تناولت المخدرات والأمن من وجهة نظر أمنية

يضم هذا المحور الدراسات التي اعتمدت بشكل أساسي على وجهة نظر وخبرات العاملين في الأجهزة الأمنية الفلسطينية، باعتبارهم المصدر الميداني الأكثر احتكاكًا ومعرفة بتفاصيل ظاهرة المخدرات وأبعادها الأمنية. وتُعد هذه الدراسات ذات أهمية قصوى للبحث الحالي، لأنها تشكل الأساس المنهجي والمعرفي الذي ينطلق منه.

1) دراسة أبو ظاهر (2023): "المخدرات وتأثيرها على الأمن الأسري في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر ضباط الأجهزة الأمنية"

تُعتبر هذه الدراسة المنشورة في "المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية" الدراسة الأحدث والأكثر شمولًا وقربًا من موضوع بحثنا. هدفت الدراسة بشكل رئيسي إلى الكشف عن تأثير المخدرات على الأمن الأسري في المجتمع الفلسطيني من خلال استطلاع آراء ضباط الأجهزة الأمنية.

من الناحية المنهجية، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واعتمد على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، والتي تم توزيعها على عينة قصدية مكونة من (107) ضباط وضابطة من إدارتي حماية الأسرة والأحداث ومكافحة المخدرات في محافظات شمال الضفة الغربية (أبو ظاهر، 2023).

أما أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتي تتقاطع بشكل مباشر مع فرضيات بحثنا، فهي:

-على المحور الأمني، أظهرت النتائج موافقة عالية من قبل الضباط على أن "جهات اسرائيلية تعمل على نشر المخدرات في الاراضي الفلسطينية"، وأن "قوات الاحتلال الاسرائيلية تسهل عملية زراعة المخدرات في المناطق التابعة لها من الناحية الأمنية"، بالإضافة إلى أنها "تعيق عمل ادارة مكافحة المخدرات في المناطق (ج)" (أبو ظاهر، 2023).

-على المحور الاجتماعي، كشفت الدراسة أن المخدرات "تقود المجتمع الى الفكر الاجرامي في التعامل" وتؤدي إلى هدم العلاقات الأسرية.

-على المحور الوطني، أجمعت العينة على أن المخدرات "تقود الى تهديد الأمن الاسري في المجتمع" وتساعد العدو على السيطرة على موارد ومقدرات الدولة.

تكمن أهمية هذه الدراسة للبحث الحالي في كونها توفر إطارًا منهجيًا واضحًا يمكن الاسترشاد به، وتقدم قاعدة بيانات مقارنة من منطقة جغرافية قريبة (شمال الضفة). والأهم من ذلك، أنها تقدم دليلًا تجريبيًا مباشرًا من وجهة نظر أمنية يؤكد وجود دور للاحتلال في تسهيل انتشار المخدرات، وهي الفرضية المحورية التي يسعى بحثنا لاختبارها وتعميقها في محافظة رام الله.

2) دراسة عكة وهريش (2016): "الضبط الاجتماعي الاسري وانعكاساته على تعاطي المخدرات من وجهة نظر رجال قسم مكافحة المخدرات في مديرية شرطة بيت لحم"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات في محافظة بيت لحم، ودور الأسرة في ممارسة الضبط الاجتماعي على أبنائها المتعاطين، وذلك من وجهة نظر رجال الشرطة المتخصصين.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لكنها استخدمت أداة مختلفة تمثلت في المقابلة المعمقة مع عينة قصدية مكونة من (12) من رجال قسم مكافحة المخدرات وحماية الأسرة في شرطة بيت لحم، مما أعطى الدراسة عمقًا كيفيًا في فهم الظاهرة (عكة وهريش، 2016).

ومن أبرز نتائج الدراسة:

- كشفت أن المواد المخدرة تنتشر بكثرة في محافظة بيت لحم، وأن المخدر الأكثر انتشارًا بين جميع المواد هو مادة "الهايدرو"، وهو ما يؤكد على التحول نحو المخدرات الحديثة.
- أشارت إلى أن التفكك الأسري هو من أهم الأسباب التي تضعف ممارسة الضباط الاجتماعي وتدفع الأبناء نحو التعاطي.
- أكد أفراد العينة أن الضبط الاجتماعي الذي تمارسه الأسرة هو أكثر فاعلية من الضبط القانوني الرسمي للحد من ظاهرة التعاطي (عكة وهريش، 2016).

تستمد هذه الدراسة أهميتها بالنسبة لبحثنا من عدة جوانب؛ فهي تقدم دراسة حالة مقارنة من منطقة جغرافية أخرى (جنوب الضفة)، وتستخدم منهجية كيفية (المقابلة) يمكن أن تثري فهمنا للظاهرة. والأهم، أنها تحدد بشكل دقيق نوع المخدر الحديث الأكثر انتشارًا ("الهايدرو")، وهو ما يتقاطع مع أهداف بحثنا في رصد أنواع المخدرات الحديثة في محافظة رام الله.

في المحصلة، يؤكد هذا المحور من الدراسات السابقة على أهمية وصلاحية الاعتماد على وجهة نظر رجال الأمن كمصدر أساسي وموثوق للمعلومات في دراسة ظاهرة المخدرات. كما أن هذه الدراسات توفر أساسًا متينًا ينطلق منه البحث الحالي للبناء عليه، من خلال تطبيق منهجية مشابهة في منطقة جغرافية جديدة، والتركيز بشكل أعمق على متغير لم يتم تفصيله بما يكفي، وهو الآليات الممنهجة التي يتبعها الاحتلال لتسهيل هذه الجريمة.

المحور الثاني: دراسات تناولت دور الاحتلال وتقسيمات أوسلو

يتناول هذا المحور الدراسات التي تعمقت في تحليل البعد السياسي والجغرافي لمشكلة المخدرات، وركزت بشكل مباشر على دور الاحتلال الإسرائيلي وبنية اتفاقيات أوسلو كعامل أساسي في خلق بيئة مواتية لانتشار الجريمة. هذه الدراسات تنقل التحليل من المستوى الأمني العام إلى المستوى الاستراتيجي، وتوفر الإطار التحليلي لفهم "كيف" و"لماذا" يساهم الاحتلال في تفاقم هذه الظاهرة.

1) دراسة حرب والحلوح (2017): "من بحاجة للأمن؟ انتشار المخدرات في مناطق "ب" و"جيم""

يُعد هذا التقرير التحليلي، الصادر عن المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، العمل المرجعي الأبرز في هذا المحور. هدفت الدراسة إلى تشخيص الواقع الأمني في المناطق الفلسطينية الواقعة خارج السيطرة الكاملة للسلطة الفلسطينية (مناطق ب وج)، مع التركيز بشكل خاص على ظاهرة انتشار المخدرات.

منهجيًا، اعتمد التقرير على منهجية متعددة المصادر، حيث جمع بين التحليل الكمي (استطلاعات الرأي العام) والتحليل الكيفي (جلسات العصف الفكري والمقابلات المعمقة مع مسؤولين وأعيان)، بالإضافة إلى تحليل البيانات والإحصاءات الرسمية. هذه المنهجية الشاملة منحت نتائجه درجة عالية من المصداقية والعمق (حرب والحلوح، 2017).

أما النتائج المحورية التي توصل إليها التقرير، والتي تشكل العمود الفقري لفرضيات بحثنا، فهي:

- أكد التقرير أن التقسيمات الإدارية لاتفاق أوسلو قد خلقت فراغًا أمنيًا ممنهجًا، حوّل مناطق "ب" و"ج" إلى "ملاذات آمنة" لشبكات المخدرات، حيث لا تستطيع الشرطة الفلسطينية ملاحقتهم بفعالية، بينما تتغاضى السلطات الإسرائيلية عنهم.

- وثّق التقرير التحول الاستراتيجي من استيراد المخدرات إلى إنتاجها محليًا داخل هذه المناطق، حيث أظهر أن ما يزيد عن 80% من المستنبتات والمختبرات التي تم ضبطها تقع ضمن هاتين المنطقتين.

- كشف عن الدور الكبير الذي يلعبه الأشخاص الذين يحملون الهوية الإسرائيلية في إدارة هذه الشبكات، مستغلين حصانتهم من الملاحقة القانونية الفلسطينية، والتهاون الواضح من قبل القضاء الإسرائيلي في التعامل معهم.

تكمن الأهمية القصوى لهذا التقرير في أنه يقدم التحليل الهيكلي الذي يفسر "آلية" عمل الاحتلال في تسهيل انتشار المخدرات. فبينما تؤكد دراسات أخرى أن الاحتلال يلعب دورًا، فإن هذا التقرير يوضح بالتفصيل كيف يتم ذلك من خلال استغلال بنية أوسلو. لذا، فهو يوفر الإطار المفاهيمي والبيانات الداعمة التي لا غنى عنها لبحثنا الحالي.

2) دراسات داعمة لتحليل الدور الممنهج للاحتلال في نشر المخدرات

تأتي مجموعة من الدراسات والمقالات لتدعم وتعمق التحليل الذي قدمه تقرير المركز الفلسطيني، وتنتقل به من مستوى "الآلية" إلى مستوى "النية والسياسة المتعمدة".

في هذا السياق، يبرز مقال أبو ظاهر (2022) بعنوان "الاحتلال الاسرائيلي والمخدرات"، الذي يطرح بوضوح أن سياسات الاحتلال تجاه المخدرات ليست نتاج إهمال، بل هي أداة ممنهجة ومقصودة تهدف إلى تدمير النسيج المجتمعي الفلسطيني. يجادل المقال بأن الهدف هو إلهاء الشباب وتدمير الأسر وإضعاف مقومات الصمود الوطني. أهمية هذا المقال تكمن في تركيزه على قصدية ونية الاحتلال، مما يوفر البعد السياسي التفسيري للممارسات التي رصدها تقرير حرب والحلوح. وتدعم هذا الطرح دراسة صلاح (2016) التي عددت الأسباب الخاصة لانتشار المخدرات في فلسطين. حيث أكدت الدراسة على أن من أهم هذه الأسباب هو "عدم قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية السيطرة على المعابر والحدود" و"عدم قدرة الأجهزة الأمنية الفلسطينية على تغطية كافة المناطق الريفية والمصنفة ضمن مناطق (ج)". هذه النتائج، المستقاة من دراسة

ميدانية أخرى، تتوافق تمامًا مع التحليل الهيكلي لدور مناطق "ج"، وتؤكد أن هذا الفراغ الأمني هو سبب رئيسي ومباشر لتفاقم المشكلة (صلاح، 2016).

في المحصلة، يرى الباحثان أن هذا المحور من الدراسات يبني حجة قوية ومتماسكة حول دور الاحتلال. فهو يوضح أن المشكلة تبدأ من بنية سياسية وقانونية (اتفاقيات أوسلو)، يتم استغلالها بشكل ممنهج لخلق فراغ أمني (مناطق ب و ج)، ويتم توظيف هذا الفراغ كجزء من سياسة متعمدة تهدف إلى إضعاف المجتمع الفلسطيني من الداخل. هذه الدراسات مجتمعة توفر الإطار النظري والسياسي الصلب الذي ستقوم دراستنا الحالية باختباره وتطبيقه على أرض الواقع في الحالة المحددة لمحافظة رام الله.

المحور الثالث: دراسات تناولت الأمن الأسري والمجتمعي

يركز هذا المحور على الدراسات التي تناولت مفهوم الأمن الأسري والمجتمعي في السياق الفلسطيني، والتحديات التي تواجهه. تكمن أهمية هذا المحور في أنه يوفر الإطار الاجتماعي الذي تحدث ضمنه ظاهرة المخدرات، ويوضح طبيعة "الكيان" الذي يتعرض للتهديد، ألا وهو الأسرة كنواة للمجتمع. فهم هذا البعد ضروري لتقدير حجم الآثار المترتبة على انتشار المخدرات.

1) دراسة السعدي (2018): "واقع الأمن الأسري في المجتمع الفلسطيني كما يدركه الشباب الجامعي الفلسطيني"

هدفت هذه الدراسة الميدانية إلى التعرف على واقع الأمن الأسري في المجتمع الفلسطيني من خلال استطلاع آراء شريحة الشباب الجامعي في محافظة جنين. اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات من عينة مكونة من (250) طالبًا وطالبة (السعدي، 2018).

توصلت الدراسة إلى أن تصور الشباب الجامعي لواقع الأمن الأسري في أسرهم كان بدرجة "كبيرة"، مما يشير إلى أن الأسرة الفلسطينية لا تزال، من وجهة نظر أبنائها، كيانًا متماسكًا وقادرًا على توفير الشعور بالأمان. إلا أن الدراسة أظهرت أيضًا وجود فروق ذات دلالة إحصائية في

هذا التصور تعزى لمتغيرات مثل الجنس ومكان السكن، مما يدل على أن تجربة الأمن الأسري ليست متجانسة بين جميع الفئات (السعدي، 2018).

تكمن أهمية هذه الدراسة لبحثنا الحالي في أنها تقدم قياسًا أساسيًا لمفهوم الأمن الأسري من وجهة نظر الفئة الأكثر استهدافًا بالمخدرات، وهم الشباب. فالدراسة تحدد "ما هو الوضع الطبيعي" للأمن الأسري الذي تسعى آفة المخدرات إلى تدميره. وبذلك، فإنها توفر الخلفية الاجتماعية اللازمة لفهم حجم الخطر الذي يمثله انتشار المخدرات على المؤسسة الأسرية الفلسطينية.

2) دراسة هواري (2019): "دور أجهزة الأمن في تعزيز الأمن الأسري والتحديات التي تواجهها"

بحثت هذه الدراسة في الدور الإيجابي الذي تلعبه الأجهزة الأمنية في تعزيز وحماية الأمن الأسري، والتحديات التي تواجهها في أداء هذا الدور. بالاعتماد على منهج كيفي قائم على المقابلات مع عدد من ضباط الأجهزة الأمنية، استكشفت الدراسة الأبعاد التوعوية والعلاجية لعمل الأجهزة الأمنية (هواري، 2019).

خلصت الدراسة إلى أن للأجهزة الأمنية دورًا إيجابيًا وفاعلًا في تعزيز الأمن الأسري، لا يقتصر على الجانب الردعي والعقابي، بل يمتد ليشمل "اسلوب توعوي وأسلوب علاجي". كما أشارت الدراسة إلى وجود تحديات كبيرة تواجه الأجهزة الأمنية في أداء هذا الدور، منها ما هو مرتبط بالبيئة المجتمعية ومنها ما هو خارجي (هواري، 2019).

تتقاطع هذه الدراسة بشكل مباشر مع بحثنا الحالي، فهي تربط بين متغيرين رئيسيين هما "الأجهزة الأمنية" و"الأمن الأسري". أهميتها تكمن في أنها تحدد "الدور المعياري" الذي يُفترض أن تقوم به الشرطة كحامٍ للأمن المجتمعي. وسيقوم بحثنا الحالي بالبناء على ذلك من خلال دراسة كيف أن وجود الاحتلال وسياساته يمثل التحدي الأكبر الذي يمنع ضباط الشرطة من أداء هذا الدور الإيجابي بفعالية، ويحول عملهم من تعزيز الأمن إلى محاولة يائسة للحد من الانهيار الذي تسببه آفة المخدرات.

في المحصلة، يوضح هذا المحور أن الأسرة الفلسطينية، رغم التحديات، لا تزال تمثل صمام أمان رئيسي في المجتمع، وأن الأجهزة الأمنية تلعب دورًا حيويًا في حمايتها. لكن هذا الدور يصطدم بواقع الاحتلال الذي يسعى بشكل ممنهج إلى ضرب هذه المنظومة من خلال استخدام المخدرات كأداة تفكيك وتدمير.

تعقيب على الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية

يكشف الاستعراض النقدي للدراسات السابقة في المحاور الثلاثة عن وجود أساس معرفي متين، ولكنه في الوقت ذاته يسلط الضوء على فجوة بحثية واضحة تسعى هذه الدراسة إلى سدها. فمن جهة، نجحت الأدبيات السابقة في بناء إطار عام ومقنع للمشكلة؛ فقد أثبتت دراسة (أبو ظاهر، 2023) ودراسة (عكة وهريش، 2016) صلاحية وأهمية الاعتماد على وجهة نظر ضباط الأمن كمصدر أساسي للمعلومات، وأكدت على التحول نحو المخدرات الحديثة والخطيرة مثل "الهايدرو". ومن جهة أخرى، قدم تقرير (حرب والحلوح، 2017) ودراسة (صلاح، 2016) التحليل الهيكلي والسياسي الذي يربط بشكل لا لبس فيه بين بنية الاحتلال وتقسيمات أوسلو وبين خلق بيئة رخوة تسهل الجريمة. وأخيرًا، أوضحت دراسات مثل دراسة (السعدي، 2018) ودراسة (هواري، 2019) أن الأمن الأسري هو الكيان المهدد، وأن الأجهزة الأمنية هي خط الدفاع الأول عنه.

على الرغم من هذا الثراء في الأدبيات، إلا أنها تترك فجوة بحثية مركبة وواضحة، تتمثل في النقاط التالية:

الفجوة الجغرافية: أبرز ما يلاحظ في الدراسات السابقة هو غياب التركيز على محافظة رام الله كحالة دراسية متخصصة. فقد غطت الدراسات مناطق شمال الضفة بشكل عام (أبو ظاهر، 2023)، ومحافظة بيت لحم (عكة وهريش، 2016)، ومحافظة جنين (السعدي، 2018)، لكنها لم تقدم دراسة ميدانية معمقة خاصة بمحافظة رام الله. وتكمن أهمية هذه الفجوة في أن رام الله لا تمثل مجرد منطقة جغرافية أخرى، بل هي المركز السياسي والإداري للسلطة الوطنية الفلسطينية، وهي في الوقت ذاته محاطة بواقع أمني معقد من المستوطنات والحواجز ومناطق "ج"، مما

يجعلها مسرحًا فريدًا لدراسة التفاعل بين محاولات بسط سيادة القانون الفلسطيني وبين سياسات الاحتلال الممنهجة لتقويضها.

فجوة التكامل والخصوصية: الدراسات السابقة عالجت متغيرات الدراسة بشكل منفصل في أغلب الأحيان؛ فمنها ما ركز على التحليل الهيكلي لمناطق "ج"، ومنها ما ركز على المنظور الأمني العام. لكن لا توجد دراسة ميدانية متكاملة قامت بربط وتحليل جميع متغيرات الدراسة الحالية (آليات الاحتلال، انتشار المخدرات الحديثة، وجهة نظر ضباط الشرطة) داخل النطاق الجغرافي المحدد لمحافظة رام الله. هذه الدراسة لا تسعى فقط لتأكيد ما قالته الدراسات السابقة، بل تهدف إلى اختبار وتطبيق هذه النظريات العامة على حالة خاصة ومعقدة، ورصد الخصوصية الظاهرة فيها.

فجوة التحديث والتركيز: تتسم جريمة المخدرات بكونها ظاهرة ديناميكية سريعة التغير. تقدم هذه الدراسة تحديثًا زمنيًا للوضع القائم في الفترة (2025–2026)، مع تركيز خاص على "المخدرات الحديثة" التي تمثل التحدي الراهن. والأهم من ذلك، أنها تضع وجهة نظر ضباط الشرطة في مركز التحليل، ليس فقط كمستجيبين، بل كخبراء ميدانيين قادرين على تشخيص الآليات والتحديات والآثار بدقة لا يمكن الحصول عليها من استطلاعات الرأي العام أو التحليلات النظرية.

لذلك، يرى الباحثان أن هذه الدراسة تكتسب أصالتها ومساهمتها العلمية من كونها تسعى لملء هذه الفجوات مجتمعة. فهي تقدم أول تحليل ميداني معمق قائم على المنظور الأمني لظاهرة انتشار المخدرات الحديثة في محافظة رام الله، وتوفر بيانات واقعية ومحددة حول آليات التسهيل التي يتبعها الاحتلال في قلب المركز الإداري والسياسي لفلسطين. وبذلك، فإنها لا تكرر ما سبق، بل تبني عليه وتتعمق فيه، لتقدم قطعة أساسية كانت مفقودة في فهم هذه الظاهرة المعقدة والخطيرة.

الفصل الثاني : إجراءات الدراسة

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهجية الدراسة، ومجتمعها، والعينة التي طُبقت عليها، بالإضافة إلى وصف أداة الدراسة وإجراءات إعدادها والتحقق من صدقها وثباتها، وصولاً إلى المعالجات الإحصائية التي استُخدمت لاستخلاص النتائج.

أولاً: منهجية الدراسة:

انسجاماً مع طبيعة الدراسة وأهدافها المتمثلة في الكشف عن دور الاحتلال في تسهيل انتشار المخدرات، اتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي. يعتمد هذا المنهج على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، حيث يعبر الكيفي عن خصائصها، بينما يعبر الكمي عن حجمها ودرجات ارتباطها بالمتغيرات المختلفة.

ثانياً: مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع ضباط الشرطة الفلسطينية العاملين في مديرية شرطة محافظة رام الله في الإدارات ذات الاختصاص (إدارة مكافحة المخدرات، الأدلة الجنائية، المباحث العامة)، والبالغ عددهم الكلي (80) ضابطاً، وذلك وفقاً لإحصائيات الموارد البشرية في المديرية لعام 2025.

ثالثاً: عينة الدراسة:

نظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة، قام الباحثان باتباع أسلوب المسح الشامل وتوزيع الاستبانة على كافة أفراد المجتمع البالغ عددهم (80). وبعد عملية جمع البيانات والتدقيق، تم استرداد (66) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، أي ما نسبته (82.5%) من مجتمع الدراسة الأصلي، وهي نسبة مرتفعة ومقبولة إحصائياً لتعميم النتائج.

ثالثاً: أداة الدراسة وتصميمها:

لتحقيق أهداف الدراسة، قام الباحثان بإعداد استبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، وذلك بالرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة (مثل دراسة أبو ظاهر، 2023؛ ودراسة حرب والحلوح، 2017). تكونت الاستبانة من قسمين:

1) **القسم الأول** :البيانات الشخصية والوظيفية (المؤهل العلمي، الرتبة، سنوات الخدمة).

2) **القسم الثاني** :فقرات الدراسة، وتكونت من **(14)** فقرة موزعة على أربعة محاور رئيسية كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (1): توزيع فقرات الاستبانة على محاور الدراسة

م	المحور	عدد الفقرات
1	مظاهر انتشار المواد المخدرة الحديثة	3
2	آليات تسهيل الاحتلال لانتشار المواد المخدرة	5
3	التحديات التي تواجه ضباط الشرطة في المكافحة	3
4	الآثار المترتبة على الأمن المجتمعي	3
المجموع		14

رابعاً: صدق وثبات الأداة:

أولاً: صدق الأداة:

يشير صدق الأداة إلى مدى قدرتها على قياس المتغيرات التي صُممت من أجلها. وقد تم التحقق من صدق الاستبانة باستخدام طريقتين متكاملتين:

أ) صدق المحتوى: للتأكد من أن فقرات الاستبانة تغطي جميع أبعاد متغيرات الدراسة بشكل شامل ومناسب، تم عرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال

العلوم الجنائية والمخدرات والمؤثرات العقلية، وطلب منهم الحكم على صلاحية الفقرات ومدى ملاءمتها لموضوعها ومجالها، ومدى وضوحها وسلامة صياغتها، وإضافة أية ملاحظات أخرى يرونها مناسبة، وبناء على توصية المحكمين تم إجراء التعديلات اللازمة.

ب) صدق البناء: للتأكد من أن الفقرات مصممة لقياس بُعد معين ترتبط فعلاً بذلك البُعد. وللتحقق من ذلك، تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وتشير معاملات الارتباط إلى أن الفقرات تقيس نفس المفهوم الذي يقيسه المحور ككل. ويوضح ذلك الجدول رقم (3):

جدول (2): معاملات ارتباط الفقرات بالدرجة الكلية لمحاورها (صدق البناء)

المحور	الفقرة	معامل الارتباط
مظاهر انتشار المواد المخدرة الحديثة في محافظة رام الله	تعد المواد المخدرة الصناعية (مثل الكبتاغون) هي الأكثر انتشاراً في محافظة رام الله.	0.858
	ينتشر القنب المهجن (الهايدرو) بشكل متزايد بين فئة الشباب في محافظة رام الله.	0.791
	يُلاحظ تزايد في انتشار المواد المخدرة الكيميائية والمصنعة منخفضة التكلفة في السنوات الأخيرة.	0.864
آليات تسهيل الاحتلال لانتشار المواد المخدرة	أصبحت المناطق المصنفة "ج" في محافظة رام الله بيئة آمنة لشبكات إنتاج وترويج المواد المخدرة.	0.764
	تعيق قوات الاحتلال عمل الأجهزة الأمنية الفلسطينية (خاصة إدارة مكافحة المخدرات) في ملاحقة التجار في مناطق "ج".	0.712
	تساهم سياسات الاحتلال في تمكين المروجين (خاصة من حملة الهوية الإسرائيلية) من العمل بأريحية في مناطق التماس.	0.784
	تشير الممارسات الميدانية إلى وجود سياسة إسرائيلية ممنهجة لإضعاف الأمن المجتمعي عبر التغاضي عن انتشار المواد المخدرة.	0.613
	يساهم تقاعس القضاء الإسرائيلي وتهاونه في معاقبة التجار (حملة الهوية الإسرائيلية) في استمرار نشاطهم الإجرامي.	0.687
التحديات التي تواجه ضباط الشرطة في	تُفشِل القيود المفروضة على حرية عمل الشرطة الفلسطينية في مناطق "ج" الكثير من جهود المكافحة.	0.825

المكافحة	يشكل المروجون من حملة الهوية الإسرائيلية تحديًا قانونيًا كبيرًا، نظرًا لاستغلالهم هويتهم للإفلات من سلطة القانون الفلسطيني.	0.772
	تقل فاعلية أداء الشرطة الفلسطينية في مكافحة المواد المخدرة بسبب القيود الأمنية والإدارية الإسرائيلية.	0.892
الآثار المترتبة على الأمن المجتمعي	أدى انتشار المواد المخدرة، الذي يتفاقم بفعل إجراءات الاحتلال، إلى زيادة ملحوظة في معدلات الجرائم الأخرى (كالسرقات والعنف).	0.749
	يساهم انتشار المواد المخدرة في ارتفاع معدلات العنف والتفكك الأسري في محافظة رام الله.	0.798
	يُضعف انتشار المواد المخدرة النسيج الاجتماعي ويهدد السلم الأهلي في المحافظة.	0.834
جميع قيم الارتباط عند دالة (0.01)		

ثانياً: ثبات الأداة: للتأكد من ثبات الأداة، تم حساب معامل "ألفا كرونباخ" على بيانات العينة (ن=66). وقد أظهرت النتائج أن الأداة تتمتع بمعامل ثبات كلي مرتفع (أكبر من 0.70)، مما يؤكد صلاحيتها لأغراض البحث العلمي واعتماد نتائجها. والجدول 3 يوضح هذه القيم:

جدول (3): معاملات الثبات (كرونباخ ألفا) لمحاور الدراسة للعينة الاستطلاعية

المحور	قيمة ألفا كرونباخ	درجة الثبات
مظاهر انتشار المواد المخدرة الحديثة	0.79	جيدة
آليات تسهيل الاحتلال لانتشار المواد المخدرة	0.76	جيدة
التحديات التي تواجه ضباط الشرطة في المكافحة	0.78	جيدة
الآثار المترتبة على الأمن المجتمعي	0.71	جيدة

خامساً: إجراءات الدراسة:

تم تنفيذ الدراسة وفق الخطوات المتسلسلة التالية:

1) تحديد مشكلة الدراسة ومراجعة الأدبيات السابقة لبناء الإطار النظري.
2) تصميم الاستبانة وعرضها على المحكمين واعتماد النسخة النهائية.
3) الحصول على كتاب تسهيل مهمة من عمادة الكلية في جامعة الاستقلال وتوجيهه إلى مديرية شرطة محافظة رام الله.
4) توزيع الاستبانة ورقياً على الضباط المستهدفين ومتابعة استردادها.
5) تم ترميز البيانات وإدخالها إلى الحاسوب باستخدام برنامج.(SPSS)
6) تم إجراء المعالجات الإحصائية واستخراج النتائج وتحليلها وتفسيرها.

سادساً: المتغيرات:

اشتملت الدراسة على نوعين من المتغيرات، وهما:

1) المتغيرات المستقلة: وهي المتغيرات الديموغرافية والوظيفية الخاصة بأفراد عينة الدراسة، وتمثلت في:

- المؤهل العلمي (ثانوية عامة فأقل، دبلوم، بكالوريوس، دراسات عليا).
- الرتبة العسكرية (ملازم – نقيب، رائد – مقدم، عقيد فما فوق).
- سنوات الخدمة (من 1–5 سنوات، من 6–15 سنة، أكثر من 15 سنة).

2) المتغير التابع: ويتمثل في "دور الاحتلال الإسرائيلي في تسهيل انتشار المخدرات"، ويُعبر عنه بالدرجة الكلية لاستجابات المبحوثين على محاور الاستبانة الأربعة (مظاهر الانتشار، آليات التسهيل، التحديات، والآثار المترتبة).

سابعاً: المعالجة الإحصائية: لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها واختبار فرضياتها، تم تفريغ البيانات وترميزها وإدخالها إلى الحاسوب باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS – V26)، حيث تم استخدام المعالجات الإحصائية التالية:

التكرارات والنسب المئوية: للتعرف على خصائص عينة الدراسة وتوزيعهم حسب متغيراتها المستقلة.

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية: لتحديد وزن استجابات المبحوثين على كل فقرة وترتيبها حسب الأهمية، ومعرفة درجة التشتت في الإجابات.

معامل ارتباط بيرسون: للتحقق من صدق البناء للأداة (الاتساق الداخلي).

معامل ألفا كرونباخ: لقياس ثبات أداة الدراسة.

اختبار "ت" للعينة الواحدة: لتحديد ما إذا كانت متوسطات استجابات المبحوثين تختلف جوهرياً عن درجة الحياد، واختبار الفرضيات المتعلقة بوجود الدور والآثار.

تحليل التباين الأحادي: للكشف عن الفروق في استجابات المبحوثين التي تعزى للمتغيرات الديموغرافية التي لها أكثر من فئتين (المؤهل العلمي، الرتبة، سنوات الخدمة).

ثامناً: الاعتبارات الأخلاقية:

التزم الباحثان بمجموعة من المعايير الأخلاقية الصارمة لضمان سلامة البحث ونزاهته، وهي:

السرية التامة: تم التأكيد للمبحوثين على أن المعلومات المقدمة ستعامل بسرية تامة ولن يتم الاطلاع عليها إلا من قبل الباحثة ولأغراض البحث العلمي والإحصائي فقط.

الخصوصية: لم تتطلب الاستبانة ذكر اسم المبحوث أو أي بيانات تعريفية شخصية قد تكشف عن هويته، وذلك لضمان حرية التعبير ومصداقية الإجابة دون حرج وظيفي.

الموافقات الرسمية: تم الحصول على إذن رسمي (تسهيل مهمة) من جامعة الاستقلال، وموافقة من قيادة الشرطة لتوزيع الاستبانة على الضباط.

الموضوعية والأمانة العلمية: التزم الباحثان بنقل النتائج كما ظهرت في التحليل الإحصائي دون تحيز أو تحريف، وتوثيق كافة المراجع والمصادر المستخدمة في البحث وفق الأصول العلمية.

الفصل الثالث: النتائج العامة والمناقشة والتوصيات

يتناول هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة بعد تفريغ وتحليل استجابات عينة الدراسة المكونة من (66) ضابطاً، ومناقشة هذه النتائج وربطها بالإطار النظري والدراسات السابقة.

أولاً: وصف خصائص عينة الدراسة: يوضح الجدول التالي توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الديموغرافية:

جدول (4): توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الشخصية والوظيفية (ن=66)

المتغير	مستويات المتغير	العدد	النسبة
المؤهل العلمي	ثانوية عامة فأقل	5	%7.6
	دبلوم	10	%15.2
	بكالوريوس	29	%43.9
	دراسات عليا	22	%33.3
المجموع الكلي		66	%100
الرتبة	ملازم - نقيب	45	%68.2
	رائد - مقدم	17	%25.7
	عقيد فما فوق	4	%6.1
المجموع الكلي		66	%100

سنوات الخدمة	من (1-5) سنوات	39	%59.1
	من (6-15) سنوات	21	%31.8
	فوق 15 سنة	6	%9.1
المجموع الكلي		66	%100

يتبين من الجدول السابق أن الغالبية العظمى من المبحوثين هم من حملة درجة البكالوريوس والدراسات العليا (77.2% مجتمعين)، مما يشير إلى المستوى الأكاديمي المرتفع لضباط الشرطة، وهو ما يعزز دقة ومصداقية استجاباتهم حول الظاهرة. كما أن النسبة الأكبر هي من فئة الشباب (1–5 سنوات خبرة) ورتبة (ملازم–نقيب)، وهم عادة الضباط العاملون في الميدان والعمليات بشكل مباشر.

ثانياً: تحليل النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة على محاور الاستبانة. ولتفسير النتائج وتحديد درجة التقييم، تم اعتماد المقياس التالي لتصنيف المتوسطات الحسابية:

جدول رقم (5) مقياس حساب المتوسط

المتوسط	4.21 فأكثر	3.41-4.20	2.61-3.40	1.81-2.60	أقل من 1.81
درجة التقييم	مرتفعة جداً	مرتفعة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً

السؤال الأول: ما هي أبرز مظاهر انتشار المخدرات الحديثة في محافظة رام الله؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات "مظاهر الانتشار"

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
تعد المواد المخدرة الصناعية (مثل الكبتاغون) هي الأكثر انتشاراً في محافظة رام الله.	4.58	0.498	مرتفعة جداً
ينتشر القنب المهجن (الهايدرو) بشكل متزايد بين فئة الشباب في محافظة رام الله.	4.42	0.498	مرتفعة جداً
يُلاحظ تزايد في انتشار المواد المخدرة الكيميائية والمصنعة منخفضة التكلفة في السنوات الأخيرة.	4.53	0.502	مرتفعة جداً
الدرجة الكلية للمحور	4.51	0.499	مرتفعة جداً

المناقشة والتفسير: تشير النتائج إلى أن مظاهر انتشار المخدرات الحديثة في رام الله جاءت بدرجة (مرتفعة جداً) بمتوسط كلي (4.51).

تحليلياً: يلاحظ انخفاض قيم الانحراف المعياري (أقل من 0.5)، مما يدل على وجود إجماع شبه تام بين ضباط الشرطة على أن "المخدرات الصناعية والكيميائية" هي الخطر الداهم حالياً.

تفسيرياً: تُعزى هذه النتيجة إلى التحول في استراتيجيات المروجين نحو المواد "رخيصة الثمن وسهلة التصنيع". فالكبتاغون والهايدرو لا يتطلبان تهريباً معقداً عبر الحدود الدولية، بل يمكن تصنيعهما في "مستنبتات" أو "مختبرات بدائية" داخل المناطق التي يغيب عنها الأمن الفلسطيني (مناطق ج)، مما يغرق السوق ببدائل رخيصة تستهدف الشباب والمراهقين.

السؤال الثاني: ما هي آليات تسهيل الاحتلال لانتشار المخدرات؟

جدول (7): المتوسطات الحسابية لفقرات "آليات التسهيل"

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
أصبحت المناطق المصنفة "ج" في محافظة رام الله بيئة آمنة لشبكات إنتاج وترويج المواد المخدرة.	4.00	0.784	مرتفعة
تعيق قوات الاحتلال عمل الأجهزة الأمنية الفلسطينية (خاصة إدارة مكافحة المخدرات) في ملاحقة التجار في مناطق "ج".	4.05	0.689	مرتفعة
تساهم سياسات الاحتلال في تمكين المروجين (خاصة من حملة الهوية الإسرائيلية) من العمل بأريحية في مناطق التماس.	3.98	0.813	مرتفعة
تشير الممارسات الميدانية إلى وجود سياسة إسرائيلية ممنهجة لإضعاف الأمن المجتمعي عبر التغاضي عن انتشار المواد المخدرة.	4.11	0.500	مرتفعة
يساهم تقاعس القضاء الإسرائيلي وتهاونه في معاقبة التجار (حملة الهوية الإسرائيلية) في استمرار نشاطهم الإجرامي.	4.14	0.700	مرتفعة
الدرجة الكلية للمحور	4.06	0.697	مرتفعة

المناقشة والتفسير: حصل محور آليات التسهيل على درجة تقييم (مرتفعة) بمتوسط (4.06).

تحليلياً: احتلت فقرة "تقاعس القضاء الإسرائيلي" المرتبة الأولى. هذا مؤشر خطير جداً يعكس شعور ضباط الشرطة الفلسطينية بأن "الردع القانوني" معدوم لدى الجانب الآخر.

تفسيرياً: هذه النتيجة تؤكد جوهر المشكلة؛ فالاحتلال لا يكتفي بالسيطرة الجغرافية، بل يوفر "مظلة قانونية غير معلنة". عندما يتم ضبط تاجر مخدرات يحمل الهوية الإسرائيلية وتسليمه للارتباط، يتم غالباً إطلاق سراحه أو الحكم عليه بأحكام مخففة جداً، مما يجعله يعود لممارسة نشاطه فوراً. كما أن تحويل مناطق "ج" إلى بيئة آمنة (المتوسط 4.00) يؤكد أن الفراغ الأمني هناك هو فراغ "مصطنع ومقصود" لضرب الجبهة الداخلية الفلسطينية.

السؤال الثالث: ما هي التحديات التي تواجه ضباط الشرطة في المكافحة؟

جدول (8): المتوسطات الحسابية لفقرات "التحديات"

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
تُفشِل القيود المفروضة على حرية عمل الشرطة الفلسطينية في مناطق "ج" الكثير من جهود المكافحة.	4.26	0.563	مرتفعة جداً
يشكل المروجون من حملة الهوية الإسرائيلية تحديًا قانونيًا كبيرًا، نظرًا لاستغلالهم هويتهم للإفلات من سلطة القانون الفلسطيني.	4.11	0.558	مرتفعة
تقل فاعلية أداء الشرطة الفلسطينية في مكافحة المواد المخدرة بسبب القيود الأمنية والإدارية الإسرائيلية.	4.12	0.621	مرتفعة
الدرجة الكلية للمحور	4.16	0.581	مرتفعة

المناقشة والتفسير: جاءت التحديات بدرجة (مرتفعة)، ولكن اللافت أن الفقرة الأولى المتعلقة بـ "مناطق ج" حصلت وحدها على تقييم (مرتفع جداً – 4.26).

تفسيرياً: يرى الضباط أن العائق الأكبر ليس نقص التدريب أو المعدات، بل هو "الجغرافيا السياسية المكبلة". فالتاجر يهرب ببساطة إلى مناطق "ج" حيث لا تملك الشرطة ولاية قانونية، وحيث يتطلب التنسيق الأمني وقتاً طويلاً يكون كافياً لإخفاء الأدلة. هذا يؤكد أن التحدي سياسي بالدرجة الأولى.

السؤال الرابع: ما هي الآثار المترتبة على الأمن المجتمعي؟

جدول (9): المتوسطات الحسابية لفقرات "الآثار المترتبة على الأمن المجتمعي"

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
أدى انتشار المواد المخدرة، الذي يتفاقم بفعل إجراءات الاحتلال، إلى زيادة ملحوظة في معدلات الجرائم الأخرى (كالسرقات والعنف).	4.38	0.488	مرتفعة جداً
يساهم انتشار المواد المخدرة في ارتفاع معدلات العنف والتفكك الأسري في محافظة رام الله.	4.45	0.502	مرتفعة جداً
يُضعف انتشار المواد المخدرة النسيج الاجتماعي ويهدد السلم الأهلي في المحافظة.	4.44	0.500	مرتفعة جداً
الدرجة الكلية للمحور	4.42	0.496	مرتفعة جداً

المناقشة والتفسير: هذا المحور حصل على ثاني أعلى متوسط كلي في الدراسة (4.42 – مرتفعة جداً).

تفسيرياً: النتيجة هنا تدق ناقوس الخطر. يربط الضباط بشكل سببي ومباشر بين المخدرات و"العنف الأسري" الذي جاء في المرتبة الأولى. هذا يعني أن المخدرات لم تعد جريمة فردية، بل تحولت إلى معول هدم للأسرة الفلسطينية. كما أن ارتباطها بجرائم السرقات (المتوسط 4.38) يوضح أن المدمن يضطر لارتكاب جرائم أخرى لتمويل إدمانه، مما يهدد السلم الأهلي للمجتمع ككل.

ثالثاً: اختبار الفرضيات

لاختبار الفرضيات الأولى والثانية تم استخدام اختبار (One Sample T-Test)، وكانت النتائج حسب الجدول التالي:

جدول (10): نتائج اختبار(One Sample T-Test)

الفرضية	المحور	قيمة (t)	درجات الحرية	مستوى الدلالة(Sig)	النتيجة
الأولى	آليات تسهيل الاحتلال	12.35	65	0.000	رفض الصفرية
الثانية	الآثار على الأمن المجتمعي	23.26	65	0.000	رفض الصفرية

لاختبار صحة الفرضيات، تم استخدام اختبار (One Sample T-Test) لمقارنة المتوسطات الحسابية على مقياس ليكرت الخماسي، وأظهرت النتائج ما يلي:

الفرضية الأولى: بلغت قيمة (t) المحسوبة (12.35)، وبمستوى دلالة إحصائية (Sig = 0.000)، وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة المعتمد مستوى ($\alpha \leq 0.05$) وبما أن المتوسط الحسابي (4.06) أكبر من المتوسط الفرضي (3)، فإننا **نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة** التي تنص على وجود دور ذي دلالة إحصائية لسياسات الاحتلال في تسهيل انتشار المخدرات.

الفرضية الثانية: بلغت قيمة (t) المحسوبة (23.26)، وبمستوى دلالة(Sig = 0.000) ، وهي دالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وبناءً عليه، **نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة**، مما يؤكد وجود أثر ذي دلالة إحصائية وقوية لانتشار المخدرات على تهديد الأمن المجتمعي.

أظهرت النتائج تطابقاً كبيراً بين وجهة نظر الضباط والدراسات السابقة، حيث أكدت الدراسة أن الاحتلال الإسرائيلي يستخدم "**الفراغ الأمني في مناطق ج** "و "**التهاون القضائي** "كأدوات استراتيجية لإغراق محافظة رام الله بالمخدرات الحديثة (خاصة الكبتاغون والهايدرو)، مما نتج عنه تهديد مباشر وحقيقي لبنية الأسرة الفلسطينية والسلم الأهلي.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α = 0.05) في متوسطات استجابات ضباط الشرطة تعزى للمتغيرات الوظيفية (الرتبة، سنوات الخبرة).

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، وجاءت النتائج على النحو الآتي:

1) الفروق تبعاً لمتغير الرتبة العسكرية:

يوضح الجدول التالي نتائج تحليل التباين لاستجابات المبحوثين تبعاً لمتغير الرتبة:

جدول (11): نتائج اختبار التباين الأحادي (One Way ANOVA) لدلالة الفروق تبعاً لمتغير الرتبة

مصدر التباين	درجات الحرية	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف(F)"	مستوى الدلالة (Sig)
بين المجموعات	2	2	24.326	1.851	0.165
داخل المجموعات	63	63	13.140		
المجموع	65	65			

تشير البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن قيمة مستوى الدلالة (Sig) بلغت (0.165)، وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05). وهذا يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات ضباط الشرطة تعزى لرتبهم العسكرية. وتدل هذه النتيجة على وجود تجانُس في الرؤية الأمنية بين القيادات الشرطية (الرتب العليا) والضباط الميدانيين (الرتب الدنيا) حول خطورة دور الاحتلال وطبيعة التحديات القائمة.

2) الفروق تبعاً لمتغير سنوات الخدمة:

يوضح الجدول التالي نتائج تحليل التباين لاستجابات المبحوثين تبعاً لمتغير سنوات الخدمة:

جدول (12): نتائج اختبار التباين الأحادي (One Way ANOVA) لدلالة الفروق تبعاً لمتغير سنوات الخدمة

مصدر التباين	درجات الحرية	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف(F)"	مستوى الدلالة (Sig)
بين المجموعات	32.144	2	16.072	1.199	0.308
داخل المجموعات	844.311	63	13.402		
المجموع	876.455	65			

يتبين من الجدول أن قيمة مستوى الدلالة (Sig) بلغت (0.308)، وهي قيمة أكبر من (0.05). وبناءً على ذلك، نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لسنوات الخدمة.

يُفسر ذلك بأن التحديات التي يفرضها الاحتلال وانتشار المخدرات الحديثة هي تحديات واضحة وملموسة لجميع الضباط، سواء كانوا حديثي التعيين أو من ذوي الخبرة الطويلة، مما وحد قناعاتهم حول أسباب الظاهرة وآثارها.

رابعاً: النتائج العامة وتحليلها ومناقشتها

بناءً على التحليل الإحصائي لبيانات الاستبانة، خلصت الدراسة إلى النتائج الرئيسية التالية:

-**طبيعة المواد المنتشرة:** أظهرت النتائج أن محافظة رام الله تشهد تحولاً خطيراً في نوعية المخدرات، حيث تتصدر المواد المصنعة كيميائياً (مثل الهايدرو والكبتاغون) المشهد، نظراً لرخص ثمنها وسهولة تصنيعها محلياً مقارنة بالمخدرات التقليدية.

-**دور الاحتلال (المناطق "ج"):** أثبتت الدراسة وجود علاقة طردية قوية بين سيطرة الاحتلال على مناطق "ج" وبين انتشار المخدرات. حيث أجمع الضباط على أن هذه المناطق تحولت إلى "دفيئات آمنة" لزراعة وتصنيع المخدرات نتيجة الفراغ الأمني المتعمد.

-**الحصانة القانونية:** كشفت النتائج أن العائق الأكبر أمام جهود المكافحة هو استغلال المروجين والتجار لـ "الهوية الإسرائيلية"، حيث يوفر لهم الاحتلال والقضاء الإسرائيلي مظلة حماية غير معلنة من خلال الأحكام المخففة أو عدم الملاحقة الجدية.

-**الأثر المجتمعي:** توصلت الدراسة إلى أن المخدرات لم تعد تهديداً فردياً، بل أصبحت السبب المباشر لتصاعد العنف الأسري وتفكك النسيج الاجتماعي في المحافظة، مما يهدد السلم الأهلي.

-**المخدرات كأداة حرب:** إن تسهيل الاحتلال لانتشار المخدرات ليس مجرد إهمال إداري، بل هو يمثل شكلاً من أشكال "الحرب الهجينة" التي تهدف إلى تقويض المناعة الاجتماعية للشعب الفلسطيني، وإشغال الشباب بالجريمة والإدمان لإبعادهم عن الهم الوطني.

-**فشل الترتيبات الأمنية الحالية:** تؤكد الدراسة أن بروتوكولات التنسيق الأمني الحالية في مناطق "ج" وبوتيرتها البطيئة لم تعد صالحة لمواجهة "الجريمة السريعة" وتطور أساليب المروجين، مما يستدعي إعادة النظر في آليات العمل الأمني في تلك المناطق.

-**خطورة التحول الكيميائي:** إن الانتقال من "التهريب" إلى "التصنيع المحلي" (الهايدرو) يعني أن الخطر أصبح داخلياً، مما يجعل أدوات المكافحة التقليدية (ضبط الحدود) غير كافية، ويستلزم التركيز على الجهد الاستخباري الداخلي لكشف المعامل السرية.

خامسا: التوصيات

استناداً إلى النتائج وتحليلها ومناقشتها، تقدم الدراسة التوصيات التالية:

أ) توصيات موجهة للمستوى السياسي وقيادة الشرطة:

- التوثيق الدولي: إعداد ملفات قانونية موثقة بالأدلة حول دور الاحتلال في تسهيل الجريمة المنظمة في مناطق "ج"، ورفعها للمؤسسات الحقوقية الدولية باعتبارها انتهاكاً لمسؤوليات "القوة القائمة بالاحتلال".

- وحدات متخصصة: استحداث وحدات أمنية متخصصة في مكافحة "المخدرات الرقمية والكيميائية"، وتزويدها بتقنيات حديثة للكشف عن المعامل المنزلية الصغيرة التي تنتج الهايدرو.

- تعديلات تشريعية: العمل على سن تشريعات فلسطينية رادعة تغلظ العقوبة على المروجين، وإيجاد مخارج قانونية لمحاكمة حملة الهوية الإسرائيلية المتورطين في ترويج المخدرات داخل مناطق السلطة، وعدم الاكتفاء بتسليمهم.

ب) توصيات موجهة للعمل الميداني والعملياتي:

- العمل في المناطق المهمشة: تكثيف الجهد الاستخباري (المصادر السرية) داخل المناطق المصنفة "ج" ومناطق ضواحي القدس، لتعويض غياب السيطرة الأمنية المباشرة.

- استراتيجية "قطع الطريق": التركيز على ضرب شبكات التوزيع اللوجستية التي تنقل المواد الخام الكيميائية قبل وصولها إلى مختبرات التصنيع المحلية.

ج) توصيات مجتمعية وتوعوية:

- توعية نوعية: توجيه حملات التوعية في المدارس والجامعات للتحذير تحديداً من "المخدرات الكيميائية" (مثل الهايدرو)، وتوضيح آثارها القاتلة والسريعة على الدماغ، بدلاً من التوعية العامة والتقليدية.

- الإبلاغ الآمن: تفعيل وتعزيز قنوات اتصال آمنة وسرية تتيح للمواطنين في المناطق الحدودية ومناطق "ج" الإبلاغ عن التحركات المشبوهة دون خوف من الانتقام.

د) مقترحات لدراسات مستقبلية: تقترح الباحثة إجراء الدراسات التالية استكمالاً لهذا الجهد:

- دور المخدرات الحديثة في ارتفاع معدلات الجرائم الإلكترونية والابتزاز في فلسطين.
- استراتيجيات التأهيل النفسي والاجتماعي لضحايا مخدر "الهايدرو" في مراكز الإصلاح الفلسطينية.

References:

Abu Thaher, Khaled Taha Muhammad. (2022, July 14). The Israeli Occupation and Drugs. Palestinian Media Office in Europe (Our Palestine). https://fatehmedia.eu/?p=254517

Abu Thaher, Khaled Taha Muhammad. (2023). Drugs and Their Impact on Family Security in Palestinian Society from the Perspective of Security Officers. African Journal of Advanced Studies in Human and Social Sciences, 2(3), 313–339.

Abu Al-Nasr, Medhat Muhammad. (2016). Successful Foreign and Arab Experiences in Combating the Problem of Drug Use and Addiction. Modern Library for Publishing and Distribution.

Al-Baoul, Marwa Najeh, and Al-Rifai, Samira Abdullah. (2021). The Components of Family Security from an Islamic Educational Perspective and the Degree of Achievement Among Female Employees at Yarmouk University. Journal of the Islamic University for Educational and Psychological Studies, 29(6).

Palestinian Central Bureau of Statistics. (2021). Criminal Acts. https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/692/Default.aspx

Al-Harithi, Haylan. (2003). The Impact of Social Factors on Juvenile Delinquency from the Perspective of Delinquent Juveniles [Unpublished Master's Thesis]. Naif Arab University for Security Sciences.

Hijazi, Ghada. (2014). The Phenomenon of Domestic Violence in Palestinian Society. Palestine Liberation Organization - Department of Labor and Planning. http://ppc-plo.ps/ar/news-cats/83/66/

Harb, Jihad, and Al-Halouh, Alaa. (2017). Who Needs Security? Drug Spread in Areas B and C. Palestinian Center for Policy and Survey Research.

Al-Hakim, Mustafa bin Ahmed. (2017). The Concept and Importance of Family Security. Security and Life Journal, 36(422).

Hammad, edited by Shukri Abdul Hamid. (2016). Reasons for drug use in Palestinian society. The Sixth Annual International Scientific Conference of the Faculty of Sharia, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

Hammouda, Hakima, Fadli, Ahmed, and Msili, Rashid. (2011). The Importance of Social Support in Achieving Psychosocial Adjustment Among Unemployed Youth. Journal of Humanities and Social Sciences, (2).

Hawawsa, Jamal. (2018). The Role of the Family in Achieving Social Security. Journal of Studies, 7(3).

Dabbous, Muhammad Talib, and Shweiki, Nada Nour El-Din. (2019). Problems Facing the Palestinian Family in the Era of Globalization and Their Relationship to Family Security from the Perspective of Members of Palestinian Society in Nablus Governorate. The International Refereed Conference "Family Security: Reality and Challenges," International Center for Educational and Family Strategies, Turkey.

Al-Saadi, Rehab Aref. (2018). The Reality of Family Security in Palestinian Society as Perceived by Palestinian University Students (A Field Study at the Arab American University, Jenin Governorate). The International Refereed Conference on Family Disintegration: Causes and Solutions, Tripoli, Lebanon.

Salah, Zafer. (2016). The Causes of Drug Abuse and its Resulting Risks to the Individual, Society, and the Nation. The Sixth Annual International Scientific Conference of the Faculty of Sharia, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

Al-Gharib, Abdul Aziz bin Ali. (2006). The Phenomenon of Relapse into Addiction in Arab Society. Naif Arab University for Security Sciences.

Akka, Muhammad, and Harish, Khalid. (2016). Family Social Control and its Impact on Drug Use from the Perspective of the Anti-Narcotics Department in the Bethlehem Police Directorate. Sixth Sharia College Conference: Drug Use, Causes, Effects, and

Treatment from an Islamic, Social, and Legal Perspective, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

Alawi, Mu'adh Subhi Muhammad. (2016). Drug Use: The Social and Economic Effects of Drug Abuse. Arab Democratic Center. https://democraticac.de/?p=26762

Amara, Hani Abdul Qader. (2012). Toxins and Drugs: Between Science and Imagination. Dar Zahran.

Family Problems in Youth. E3arabi. https://e3arabi.com/sociology

Maashou, Lakhdar. (2016). Drug Abuse: Causes, Effects, and Methods of Prevention and Treatment. The Sixth Annual International Scientific Conference of the Faculty of Sharia, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

Malkawi, Suad Fayez, and Jumaa, Ahlam. (2019). The Role of the Family in Confronting Social Challenges that Impede Family Security in Jordan and Ways to Address Them. Published research paper, The Third International Conference on Family Security: Reality and Challenges, Istanbul, Turkey.

Hawari, Dalia. (2019). The Role of Security Agencies in Enhancing Family Security and the Challenges They Face. Published research paper, The Third International Conference on Family Security: Reality and Challenges, Istanbul, Türkiye.